الأزمة الفكرية ومناهج التغيير

الآفاق والمنطلقات

د . طه جابر العلوانى

المعهد العالمى للفكر الإسلامى

القاهرة

١٤١٧ هـ / ١٩٩٦م

طه جابر العلوانى

ـ من مواليد العراق عام ١٣٥٤هـ /١٩٣٥م .

ـ ليسانس كلية الشريعة و القانون ، جامعة الأزهر عام ١٣٧٨هـ /١٩٥٩م .

ـ ماجستير كلية الشريعة والقانون ، جامعة الأزهر عام ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .

ـ دكتوراه أصول الفقه ، كلية الشريعة والقانون ، جامعة الأزهر عام ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣م .

ـ أستاذ الفقه و أصوله ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض من عام ١٣٩٥هـ ـ ١٤٠٥هـ / ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥م .

ـ شارك فى تأسيس المعهد العالمى للفكر الإسلامى في الولايات المتحدة عام ١٤٠١هـ / ١٩٨١م

ـ رئيس المعهد العالمى للفكر الإسلامى وعضو مجلس الأمناء .

ـ عضو المجلس التأسيسى لرابطة العالم الإسلامى بمكة المكرمة .

ـ عضو مجمع الفقه الإسلامى الدولى بجدة .

ـ رئيس المجلس الفقهى لأمريكا الشمالية .

ـ رئيس جامعة العلوم الإسلامية و الاجتماعية " SISS" .

ـ حقق كتاب " المحصول فى علم أصول الفقه " للإمام فخر الدين الرازى فى ستة مجلدات .

أهم المؤلفات المنشورة : ـ

ـ الاجتهاد والتقليد فى الإسلام .

ـ أدب الاختلاف فى الإسلام .

ـ أصول الفقه الإسلامى : منهج بحث ومعرفة .

ـ إسلامية المعرفة بين الأمس و اليوم.

ـ التعددية أصول ومراجعات بين الاستتباع والإبداع .

ـ حاكمية القرآن .

ـ الأزمة الفكرية ومناهج التغيير .

ـ الجمع بين القراءتين .

الطبعة الثانية

١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦م

(سلسلة أبحاث علمية ؛ ١٢)

المعهد العالمي للفكر الإسلامي
٢٦ ب ش الجزيرة الوسطى ـ الزمالك ـ القاهرة ـ ج . م . ع .

بيانات الفهرسة أثناء النشر ـ مكتبة المعهد بالقاهرة .

العلوانى ، طه جابر .
الأزمة الفكرية ومناهج التغيير : الآفاق والمنطلقات / طه جابر العلوانى
ط١ .ـ القاهرة : المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦
٤٠ص ؛ سم .ـ (سلسلة ابحاث علمية ؛١٢).
تدمك ٢ ـ ٦٨ ـ ٥٢٢٤ ـ ٩٧٧
أ ـ التغيير الآجتماعى . أ ـ العنوان
ب ـ السلسلة

رقم التصنيف : ٣٠١،٢٤
رقم الايداع :١٠١٠٣ / ١٩٩٦

الأزمة الفكرية ومناهج التغيير
الآفاق والمنطلقات

لم تتفق آراء الناقدين والمحللين والباحثين على شيء اتفاقها على أن واقع العرب الراهن واقع مأزوم بلغت أزمته حدَّ الاستفحال منذ وقت غير قصير . ولقد تناولت دراسات كثيرة أزمة الواقع العربي من جوانبها المختلفة ، وقامت بتحليل عناصرها ومكوّناتها وانعكاساتها وآثارها ، كما قدَّمت قراءآت نقدية وفق رؤيً ومناهج مختلفة تناولت واقعنا العربي من جوانبه الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية . وبقطع النظر عن القيمة المعرفية والمنهجية لتلك الدراسات والبحوث إلا أن كثرتها وتراكمها وما اشتملت عليه من تحليلات ، ومحاولات لتحليل بنية الواقع يجعلنا نقول : إنها تصلح لأن تبنى عليها دراسات تحليلية تستخلص منها معالم « مشروع حضاري بديل » مخرج للأمة من هذه الأزمة إذا أمكن توظيف تلك الدراسات والتحليلات والمحاولات في إطار منهجي بناء يستوعب النقد ، ويتجاوز إشكالياته المعرفية ، ويوصِّل إلى نهايات ترتبط ببديل منهجي للخروج من الواقع المأزوم ؛ فالواقع الذي تعيشه أمتنا صار يمثِّل مأزقاً حضارياً متعدد الوجوه ، مركّب العناصر ، جعل أمتنا تعيش حالة انفعال واستتباع للغير ، وتخضع لضغوط مختلفة ومتضاربة ، أفقدتها القدرة على الاستبانة ، والثقة بنفسها وبنسقها الثقافي والحضاري ، وأخذت تواجه محاذير ومخاطر فقدان الهوية والكيان خاصة بعد بروز تحدِّيات « الشرق أوسطية » الجديدة ، بجوانبها المختلفة ، وارتفاع نبرة المناداة بها بعد توقيع اتفاق أيلول سبتمير سنة ١٩٩٣م .

ومن هنا يصبح موضوع هذه المحاضرة وهو « مناهج التغيير » موضوع الساعة بحق لا يكاد موضوع آخر – من الموضوعات العامَّة – يرتقي إلى أهمّيته أو يصل إلى مستواه . ويكون اختيارنا لهذا الموضوع اختياراً حالفه التوفيق . ونرجو أن يحظى بالنجاح في تقديم بعض التصورات الهامّة في هذا السبيل ، ويفتح المجال أمام مفكري الأمة والمشغولين بالهم الفكري والإصلاحي فيها لإعطاء هذا الجانب ما يستحقه من عناية ودراسة واهتمام ، لعل الله يهيء لهذه الأمة أمر رُشد تجتمع عليه كلمتها ، وتخرج به من أزمتها .

إنّ الساحة العربية قد أصبحت ميداناً فسيحاً تصطرع فيه إرادات تغييرية متعدّدة ومتعارضة لدرجة التنافي والتناقض بَلْهَ التضادّ ، وخلال القرنين الماضيين قد قضت صراعات قوى الأمة التغييرية فيما بينها على كل فرص النجاح للنهوض ، وتجاوز الأزمات ، وهو أمر يقتضي مراجعة شاملة (١) .

• عالمية الأزمات :

كما أنّ التفاوت الكبير في المقدرة على إدارة الصراع - كوسيلة من وسائل التغيير - والمهارة في إثارة القضايا المثيرة له ، وامتلاك ناصية فنونه وأدواته يجعل من القوى العربية المحلية في الإطارين الشعبي والنظمي موضوعاً ، ويجعل من قيادة النظام الدولي ذاتاً ، أو تجعل من النظام الدولي فاعلاً ومن الأطراف الأخرى منفعلاً ، وإذا ظهر أحد أو نظام بمظهر الفاعل في بعض الأحيان - فإنَّه فاعل سلبي لا إرادة حقيقية تكمن وراء فعله - بقطع النظر عن الفلسفة الجبريَّة وعلاقتها بقضية الثواب والعقاب - فالأمر ليس أمر أحكام ضد هذا أو اتهامات ضد ذاك ، بل هو واقع التداخل والترابط بين المحلي والعالمي الذي فرضته الثورة التقنية في الغرب ، ثم ثورة المواصلات والاتصالات . وإذا كان للتخلف أزماته فإن للتقدم أزماته كذلك .

والعالم - اليوم - يعاني من أزمات تشابك فيها المحلي والعالمي بشكل عجيب، دوِّل الأزمات - على اختلافها وتنوّعها - إلى اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية وبيئية ، بحيث صارت كل تلك الأزمات أزمات عالمية ، وصارت عالمية الأزمات تستدعي عالمية الحلول والأمثلة على ذلك كثيرة حولنا (٢) .

❊ ❊ ❊

• عالمية التغيير :

و« التغيير » اليوم يمثِّل إشكالية عالمية ، بل إن أزمة التغيير ذاتها قد تكمن فى عالمية التغيير التي لا يزال ضباب الإقليميات والقوميات والعنصريات والمذهبيات

---

(١) للمستشار طارق البشري معالجة متميّزة لهذا الموضوع قدم موجزاً عنها في محاضرته في « ندوة التغيير » في الكويت (٢٤/١ - ٢٨) منه ١٩٩٤م ، أوضح فيها كيف أحبطت فصائل الأمة المتناحرة المشاريع التغييرة بتناحرها ومحاربة كل منها لمشروع الآخر .

(٢) فمن أزمة الخليج إلى الصومال إلى البوسنة إلى قضيّة فلسطين ، فأسعار البترول كل هذه الأزمات أخرجت من إطارها المحليّ أو الإقليميّ لتعالج في الإطار الدوليّ أو العالميّ .

والديانات القومية والجغرافية كثيفاً حولها يحول دون رؤية عالميتها ، واكتشاف المداخل السليمة لمقاربتها .

وسواء أخذنا التغيير بمعنى تغيير صورة الشيء دون ذاته أو أخذناه باعتباره استبدالاً للشيء بغيره [1] ، فإن العالم كلَّه يدرك الحاجة الملحة إلى التغيير بمستوييه المذكورين . ولكن ما هو التغيير الذي يحتاجه العالم ؟ وما حقيقته في إدراك مختلف الأمم ؟ وما مدى الوعي على ضرورته ؟ وما مدى الاستعداد لتوفير شروطه، وإيجاد بيئته ؟ وما هي السنن الكونية والإلهية التي لا بدّ من ارتباط قضية التغيير بها ؟ وما هي ميادين ومجالات التغيير ؟ وما هي أصناف وأنماط التغيير المطلوبة في كل ميدان وفي كل مجال ؟ وما مداخل التغيير السليمة ؟ وما هي مواصفات اللحظة التاريخية المناسبة للتغيير على المستويين المحلي والعالمي ؟ وكيف يمكن التفريق بين السنن الثابتة والمتغيرات ؟ وما ضوابط كل منهما ؟ وأهم من هذا وذاك كيف يمكن أن يوجد إنسان التغيير القادر على الوعي به وفهم آلياته وأدواته وشروطه ووسائله ، الصالح لممارسة الدور التغييري في إطار أمة قادرة على ممارسة هذا الدور ومؤهلة له ، ومستوفية لشروطه ؟

❊ ❊ ❊

● منطلق التغيير :

إن « التغيير الاجتماعي » شأن جماعي بالدرجة الأولى ، ومهما يكن دور الفرد فيه فإنه يبقى مرتبطاً بقوم أي بمجموع أو بأمة : ﴿ **إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيِّروا ما بأنفسهم** ﴾ (الرعد : ١١) ، ﴿ **ذلك بأن الله لم يك مغيِّراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيِّروا ما بأنفسهم** ﴾ (الأنفال : ٥٣) ، ومنه : ﴿ **وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم** ﴾ (محمد : ٣٨) [2] .

ومهما يكن من أمر فإنَّ مسؤولية الإنسان الفرد ، والإنسان الجماعة والأمة في مجال « التغيير » بالذات تتداخل بشكل كبير ؛ ففي المسؤولية عن « التغيير » : «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته » [3] ، ولكل موقعه في عملية « التغيير »

(١) انظر المفردات للراغب الأصفهاني ، مادة (غيَّر) .

(٢) حيث أن سائر الآيات التي ورد فيها ذكر التغيير تحدّثت عن (قوم) لا عن أفراد لتؤكد أن التغيير شأن جماعيّ .

(٣) حديث : « كلكم راع . . . » حديث صحيح أخرجه الشيخان : البخارى ومسلم عن ابن عمر مرفوعاً ، على ما في كشف الخفا (٢/ ١٦٩) ، وكذلك أحمد وأبو داود والترمذي - على ما في الفتح الكبير (٢/ ٣٣١) .

ومتطلّباتها . أما في الجزاء والثواب والعقاب الأخروي ، فقوله تعالى : ﴿ **وكلُّهم آتيه يوم القيامة فرداً** ﴾ (مريم : ٩٢) يحسم الأمر .

وفي نتائج « التغيير » إيجاباً أو سلباً وشمولها للجماعة وللأمَّة حتى لو قام بها أفراد فقط يأتي حديث السفينة « مثل القائم في حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة ، فأصاب بعضهم أعلاها ، وبعضهم أسفلها ، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم ، فقالوا : لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا ؟ فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً ، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً » (١) . ومن هنا كان الإنسان بكل خصائصه وعناصر تكوينه وصفاته النفسية والعقلية والجسمية بعقله وروحه وجسمه هو منطلق التغيير ، وهو الحامل لأمانته ، المكلف بمسؤوليته ، الصائغ لمفهومه .



● هدف التغيير :

لقد كرَّم الله – تعالى – الإنسان ، وفضَّله على خلقه ، وأسجد له ملائكته ، وحمَّله أمانته ، واستخلفه في أرضه لغاية رسمها جلَّ شأنه فلم يخلقه عبثاً ، ولم يتركه سدى : ﴿ **أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وأنَّكم إلينا لا تُرجعون** ﴾ (المؤمنون : ١١٥) ، ﴿ **وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين ، لو أردنا أن نتَّخذ لهواً لاتخذناه من لدنا إن كنا فاعلين ، بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون** ﴾ (الأنبياء : ١٦ – ١٨) . فهناك حق وباطل ، وهدف الخلق وغايته أن يقذف الله – تعالى – بالحق على الباطل فيزهقه . والإنسان من دون سائر المخلوقات هو المطالب بممارسة هذا العمل ، وهو المعد ليكون اليد التي يقذف الله بالحق على الباطل بها . وهو الذي أنيط به القيام بهذه المسؤولية بحكم تكريم الله له وتفضيله واستخلافه وائتمانه . فقضيَّة الإنسان وغاية وجوده – هي إبقاء راية الحق عالية ، وراية الباطل منكوسة ؛ إنه الحارس المؤتمن الذي عليه أن يحمي الحق ويحفظه ويدافع عن شموخه ، ويدحض الباطل ويزهقه ، فلذلك هو ابتلاؤه واختياره ورسالته ومهمته في الوقت ذاته : ﴿ **وما خلقنا السموات والأرض**

---

(١) حديث : « مثل القائم في حدود الله . . . » حديث صحيح أخرجه البخاري وأحمد والترمذي عن النعمان بن بشير على ما في فتح القدير (٣/ ١٢٩) .

وما بينهما لاعبين ، ما خلقناهما إلا بالحق ولكن أكثرهم لا يعلمون ﴾ (الدخان : ٣٩) ، ﴿ **ربنا ما خلقت هذا باطلاً سبحانك فقنا عذاب النار** ﴾ (آل عمران : ١٩١) . فالحق هو غاية الخلق ، وحفظه وحمايته وتجسيده - هو معيار الأداء الإنساني ، ومعيار الشخصية الإنسانية ومقياس نجاحها في مهامها . وبقدر ما يجسد الإنسان في سلوكه وتعامله وممارساته من التزام بالحق يكون منسجماً مع غاية وجوده ، محققاً لمهمته ، و« الحق » مفهوم تناول القرآن المجيد جوانبه في الكون والحياة والإنسان . واعتبره الميزان الذي توزن به سائر الأمور . وبمقاييسه ومعاييره تتمّ الهيمنة على سائر الأقوال والأفعال والأفكار والممارسات والتوجهات في الحياة: ﴿ **الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان وما يدريك لعل الساعة قريب** ﴾ (الشورى: ١٧) ، ﴿ **والسماء رفعها ووضع الميزان * ألا تطغوا في الميزان** ﴾ (الرحمن : ٧ - ٩) ، ﴿ **لقد أرسلنا رسلنا بالبيِّنات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوي عزيز** ﴾ (الحديد : ٢٥) . فالميزان ما يعرف به الحق وما يتوصَّل به إلى العدالة في المعنويات . وأما في الحسِّيات فهو معروف ، وارتباط الحق بالميزان يشير إلى أنَّ الميزان يمثل القيم المعياريَّة لقياس الحق ، والضوابط المنهجية لتلك القيم ، فالكتاب والميزان يشكلان منبع الحق ومنهجه - معاً - وبهما يصل الإنسان إلى مفهوم الحق ومعاييره وكيفية إقامته وإظهاره وبسطه في الأرض . وقد زود الله - تعالى - الإنسان بما يعينه ويمكنه من معرفة الحق وما يناقضه من الباطل والعبث واللهو ، فكان الإنسان منتصب القامة ، مطلق اليدين قادراً على القراءة والتعلم والبيان والكتابة ، كما زود بثلاثيَّة الوعي والإدراك : ﴿**والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون** ﴾ (النحل : ٧٨) . وهذه الوسائل الثلاث قوى وعي تساعد الإنسان على اكتشاف عناصر الحق والميزان ليندفع بعد ذلك بإرادة وعزيمة وتصميم على إقامة الحق ووضع الميزان ، والانتصار للحق في تناقضه مع الباطل .

فـ « الباطل » مناقض للحق ، والباطل لا ثبات له ، لأنَّه عرض جانبي فيه طبيعة الزهوق والسقوط والتراجع أمام الحق ، فهو كالأمراض والأعراض الجانبيَّة كل ما تحتاجه لتنهزم قدرة على المقاومة في الجسم ، ودواء مناسب يساعد جهاز المناعة على التغلب على المرض .

● إنسان التغيير :

وإنسان التغيير قد أوضح القرآن العظيم - بجلاء - معالم شخصيَّته ، إنه أكبر مما تصَوَّرُه كل الدراسات الإنسانية الحديثة . إنه عبد الله وخليفته ، خلقه في أحسن تقويم ، وصنعه على عينه ، وأسجد له ملائكته ، وأقرأه ، وعلمه كيف يستعمل القلم فيكتب ويقرأ ، وعلمه الأسماء كلها ، وعلَّمه البيان ، فكان أكثر شيء جدلاً ، وزَوَّده بقدرات لم يمنَّ بمثلها على أيٍّ من خلقه فقدراته العقلية والذهنية والنفسية والإدراكية وكذلك الجسدية هي أكبر بكثير مما يتصور ، وذلك ليتمكن بها من أداء رسالته والقيام بمهمته تلك .

وعبوديته لله لم تكن في أي وقت مصدر ضعف له أو إعاقة أو استلاب ، بل هي مصدر عزَّة له وطاقة وقدرة وعطاء وتكوين وبناء لذاته وتحرير لعقله ونفسه ووجدانه ، وإنماءً لقدراته . ولذلك فرَّق جل شأنه بين عبودية الإنسان له وعبوديته لإنسان مثله ، ففي عبوديته لله طهارته وتحرره وكماله وبناؤه . وفي عبوديته لسواه هلاكه واستلابه : ﴿ **فلا تضربوا لله الأمثال إن الله يعلم وأنتم لا تعلمون ، ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء ومن رزقناه منا رزقاً حسناً فهو ينفق منه سراً وجهراً هل يستوون الحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون ، وضرب الله مثلاً رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه أينما يوجهه لا يأت بخير هل يستوي هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم** ﴾ (النحل : ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦) .

بل لقد حرَّر الإسلام الإنسان من استلاب نفسه له حين وضع له ذلك الميزان الدقيق لمدى استجابته لمتطلَّبات جسده ونفسه ، وهو القدر الكافي لاحتياجاته وتمكينه من أداء وظائفه . أما ما جاوز ذلك من طاقات فلا بد من توظيفه في إطار المهمة الخلافيَّة للإنسان المكرم المفضل المستخلف ، لأنه لو أخلد إلى الأرض واتبع هواه فسيسخِّر تلك القدرات الهائلة التي زوده الله - تعالى - بها في العلوّ في الأرض والإفساد فيها ، واستعباد إخوانه من بني الإنسان ، فتنشأ إمبراطوريات الطغيان على أجساد الجنود ، وتقام الصروح والأهرامات على جثث العبيد لتكون مدافن مقدَّسة لجسد الإنسان المتأله الطاغي ، وتدخل البشرية معارك الصراع الدامي الذي يُعطى عناوين وأشكالاً اجتماعية وحضارية وثقافية ودينية في بعض الأحيان. وتحاول البشرية « التغيير » والخروج من المأزق فتنصرف أبصارها إلى معالجة ظواهر المرض أو أعراضه ، وتغفل عن حقيقته وأصله .

إن الانحراف يحصل نتيجة طغيان الإنسان واستبداده ، وتعبُده لذاته واستبداد نوازعه المتنوعة به .

● حتى يغيّروا ما بأنفسهم :

لذلك فإنّ التغيير من النفس يبدأ وإليها يعود . ولقد بنى الإسلام كل مناهجه التغييرية وبرامجه على تغيير ما بالنفس ، فمن خلال الذات الإنسانية تنطلق عمليّات التغيير ، وعلى أساس منها يقوم بناؤه ، وعلى محور النفس تدور عجلته ، بل جعل التغيير الإلهي نتيجة وثمرة لتغيير ما بالنفس الإنسانية . وتغيير ما بالنفس يبرز أول ما يبرز بعملية التزكية التي من شأنها أن تقوم بتحصين الإنسان من داخله ضد سائر استعدادات الشر والانحراف فيه ، وسائر المؤثرات الخارجية عليه ، وتحجيم نوازعه الداخلية ، وتوجيه طاقاته باتجاه البناء والعمران في إطار من الضوابط العقليّة والتزكية السلوكية والأخلاقية ليصبح الإنسان عمرانياً بنّاءً نافعاً لنفسه ، مفيداً لبني جنسه مدركاً لانتمائه الإنساني ودوره العمراني غير مستلب من أحد متوازناً بحقيقته الإنسانية ، فلا يتدنى عندها ويظن في نفسه الظنون فيتوهم أنه مجرد حيوان ناطق ، أو قرد متطوِّر أو شهوة أو شيطان أو خطيئة . ولا يتعالى على حقيقته الإنسانية ليتطلع إلى ما هو أعلى منها يُؤَله ذاته ، أو يتوهَّم أنه مخلوق على صورة خالقه ، فإنه سبحانه : ﴿ **ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**﴾ (الشورى : ١١) ، أو يحرص أنه يمكن أن يكون حيّزاً للحلول الإلهي، أو مؤهلاً للاتحاد بإلهه ، أو يعالج ضعفه الإنساني بتجسيد ابن للإله بشكل إنسان ، ثم قتله فداءً لذنوب الإنسان وخطاياه ، فكل ذلك من قبيل تجاوز الإنسان لحقيقته الإنسانية ، والقرآن العظيم لا يريد للإنسان أن يتجاوز نفسه ، بل يزكيها ، ولذلك كان إنسان التغيير هو الإنسان القابل للتزكية والترقية باستجابته للرسول الذي يتلو عليه آيات الله ، ويعلمه الكتاب والحكمة ويزكيه فيأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر ، ويحل له الطيِّبات ، ويحرم عليه الخبائث ويضع عنه إصره والأغلال التي كانت عليه . ليندفع الإنسان لتحقيق غاية وجوده موظفاً سائر القدرات الهائلة التي زُوِّد بها ، مستفيداً من سائر المسخرات مكتشفاً للسنن مدركاً لعلاقاتها ليتحقق له بفعله واختياره وعون الله ودفعه إيَّاه التمكن في الأرض وتحقيق

غاية الحق من الخلق . وضرب الباطل بالحق وإزهاقه ليسود الحق ، ويعم الهدى ، وينتشر الخير .

قواعد التزكية الأساسية : للتزكية قواعد كثيرة ، لكن القواعد الأساسية فيها ، ولها أربع :

القاعدة الأولى : التوحيد : فهو أهم قواعد التزكية الإلهية للإنسان ، وهي قاعدة تساعده في الوقت ذاته على استعلاء الإنسان بخالقه على ما سواه ، و«التوحيد» الخالص النقي ، توحيد الله – تعالى – في ألوهيّته وربوبيته وصفاته . فالتوحيد الخالص أهم قواعد إيجاد إنسان التغيير : ﴿ **إن الشرك لظلم عظيم** ﴾ (لقمان : ١٣) .

القاعدة الثانية : الإيمان بوحدة البشر في الأصل والمنشأ والمصير والمآل ، والمهمّة العمرانية ، والحقيقة الإنسانيَّة ، وتمايزهم إنما هو في أعمالهم الاختيارية فحسب . فليس هناك تمايز على مستوى الحقيقة الإنسانية ، أو القيمة والكرامة ، أو على مستوى القدرات أو على مستوى العطاء الإلهي غير الممنون عن جميع خلقه تعالى.

القاعدة الثالثة : وحدة الحق وثباته ، وتفرّد البارى جلَّ شأنه بالإحاطة التامة الكاملة بامتلاك الحق والحقيقة ؛ أما الإنسان فعليه أن يطلب الحق ويسعى إليه ، ويتوسّل بكل ما منَّ الله عليه به من وسائل ومناهج لإدراكه وفي مقدمتها المنهجية المعرفية القرآنية ، والاستمداد من الوحي ومن الكون بوسائل الوعي والإدراك ، فإن لم يتمكن من إدراكه فسيكفيه مقاربته ، وحسبه أن يصل إلى ما يطمئن قلبه إلى أنه الحق ، أو يغلب على ظنِّه أنه الحق .

القاعدة الرابعة : الإيمان بالخلافة – خلافة الإنسان في الكون وتسخير الكون له، فهو مؤتمن على الوجود كله ليس من حقه أن يفرّط في شيء أو أن يفسد شيئاً من هذا الكون الذي أؤتمن عليه ، فمهمته عمرانيَّة وهو مستخلف عن الخالق الذي هو المالك الحقيقي جلَّ شأنه ليس له أن يخرج عن حدود مهمة الاستخلاف لا في الإنسان ولا في الحيوان ولا في النبات ولا في البيئة ولا في أعماق المحيطات ولا في فيافي الصحارى أو أجواء الفضاء . فالكون مسخَّر له بإذن ربه ، وتجاوز حدود الاستخلاف يؤدي إلى التدمير والتخريب ، والخروج عن مهمة الاستخلاف .

هذه القواعد الإسلامية الأربع وكثير من القواعد الأخرى المرتبطة بها تقوم عليها

منهجيَّة التغيير الاجتماعي في الإسلام إذا ما حدث الركود أو الوهن ، أو سادت وسائل الصراع والانقسامات البشرية ، أو هَيْمَنَ الفساد والاستبداد ، أو طغى الباطل وظهر الفساد ، أو سادت العدميَّة والعبثية واليأس والملل والأمراض الاجتماعية .

على هذه القواعد تبني « أمَّة التغيير » بعد إيجاد إنسان التغيير لتكون الأمة القطب [1] ، والأمة الوسط والمخرجة إلى الناس لإحداث التغيير ودمغ الباطل بالحق وإزهاقه .

فكيف يتم التغيير وما معالم المشروع التغييري المنتظر ؟

الإجابة عن هذا السؤال تبدو بالغة الصعوبة – في الوقت الحاضر بالذات ، وذلك لأنَّ خصائص المرحلة على المستويات القطريَّة والقوميَّة والأطر الجغرافية والعالمية تبدو كلها منتظرة مترقِّبة لمزيد من الأزمات على سائر الأصعدة . والفرص المتوقعة لحدوث انفراجات محدودة جداً .

* * *

● نظرة في ميادين التغيير :

أولاً : فمشكلات البيئة أصبحت تهدد الإنسان والحيوان والنبات في الأرض والبحر والجو . والاتحاد السوڤياتي القطب العالمي الثاني لسائر عقود ما بعد الحرب الكونيَّة الثانية تمزَّق وانهار تحت وطأة مشكلات اقتصاديَّة واجتماعيَّة وسياسية في النظرة الظاهرة ، وتحت وطأة التشبث بالباطل ، وإعلائه والتمسك به في نظرنا . والولايات المتحدة التي كانت تسمى بـ « الفردوس الأرضي » [2] لم تعد فردوساً ، وبدأ الباطل يلعب دوره في تخريبها من الداخل ، « ففردوس الفردوس الأرضي كاليفورنيا » أصبحت ميداناً للكوارث الطبيعية والتلوّث البيئي والانحرافات البشريَّة والتلوث الأخلاقي ، وعروس كاليفورنيا سان فرانسيسكو يسيطر عليها قوم لوط

---

(١) للدكتورة منى أبو الفضل ، كتاب بعنوان « الأمَّة القطب » منه اقتبسنا هذا العنوان ، وهو كتاب يتناول خصائص الأمة المسلمة التي تؤهلها لأن تكون « الأمة القطب » أو « أمة الأمم » طبع في القاهرة بطبعة محدودة التداول ، ١٩٨٢ .

(٢) الفردوس الأرضي عنوان لأمريكا استخدمه الدكتور عبد الوهاب المسيري في كثير من كتاباته عن أمريكا ، ومنها سلسلة مقالاته التي نشرها في مجلة « المصوّر » المصرية تعليقاً على أحداث كاليفورنيا .

المعاصرون . والعنف ينتشر بين الشباب بشكل مريع ، فالمراهق الأمريكي قبل أن يناهز السادسة عشرة يكون قد شاهد ما يزيد عن مائتي ألف حادثة عنف وثلاث وثلاثين ألف حادثة قتل على الشاشة الصغيرة ، والأسرة التي تعتبر المحضن التربوي الأساسي قد تهدمت أركانها ، فنسبة الطلاق بين السود جاوزت خمساً وسبعين في المائة ونسبته بين البيض جاوزت خمساً وخمسين ؛ بل إن مفهوم الأسرة ذاته قد تم تغييره ليستوعب كل أنواع الشذوذ ، فهناك الأسرة العادية التي تقوم على زوجين ذكر وأنثى ، وهي المصابة بأمراض الطلاق والتفكك الأخرى . وهناك أسرة تتألف من لوطيين أو سحاقيين ، وأسرة تتألف من أم وحدها أو أب وحده ، وموضة تبادل الزوجات والأزواج لفترات تغيير قصيرة آخذة في الانتشار . أما بناء العلاقات المحرمة بين الأمهات وأبنائهن والآباء وبناتهم ودوائر المحارم الأخرى فلم تعد من الأمور النادرة . وقد تراجع عدد الأسر الطبيعية أو النموذجية أي المكونة من زوج وزوجة إلى أقل من خمسين في المائة ، والمستخدمون لسموم المخدرات في تزايد مستمر حتى إن أرقام الإحصاءات بدأت تتراقص بسرعة كأسعار مزاد علني أو بورصة ، ٦٩٪ من البيض ، و٦٥٪ من الموظفين ، و٦٠٪ من الطلاب إلخ ، وكذلك نسب العاطلين عن العمل ، ومعدّلات الجريمة ، ومعدّلات نسب تآكل وانهيار الأسرة ، والفساد السياسي والاجتماعي والاقتصادي في تزايد مستمر .

لقد وعد الإنسان الأمريكي بأن مشاكله - كلها - ستحل مرة واحدة إذا تخلص من الخطر الأحمر ، الخطر السوفياتي ، وسقط الاتحاد السوفياتي ، وقبل أن يتنفس الأمريكي الصعداء إذا بالمشاكل تتراكم من حوله ، وقيل له : على سبيل التسرية والتعزية : إن سقوط الاتحاد السوفياتي أزال مخاطر كثيرة ؛ هذا صحيح ، لكنه خلق مخاطر من نوع آخر : لا بد من الاستمرار في حالة التأهب لدرئها ، لكن القيادة الأميريكية مدركة تماماً أن مخاطر سقوطه كانت أكبر بكثير من مخاطر بقائه، « فبسقوطه » اختفى الآخر ، والآخر مهم للغاية لتحديد الهويّة ، وللإبقاء على حالة التوتر التي تسمح باستمرار عمل مصانع السلاح والفتك [1] ، وإنتاج الحروب المحلية في العالم الثالث لاستمرار الازدهار الاقتصادي ؛ لأنّ صناعة

(١) الفردوس الأرضي ، د . المسيري .

السلاح هي صناعة أساسية في الدول المتقدمة ، وكيف يمكن الاستمرار بها إذا لم يوجد العدو الكفء ؟ ولذلك حاولوا أن يوهموا الشعب الأمريكي والشعوب الأوروبية بأن العدو الكفء لا يزال موجوداً في « بوّ من المسلمين » مجهول يتعاملون معه كما يتعاملون مع الأساطير . فمع أنهم عرّوا صاحبهم صداماً حتى ورقة التوت لا يزالون يتحدثون عن خطر محتمل في باطن الأرض العراقية وكهوف الجبال - التي صورت حتى فيرانها - بشكل أسطوري ، وكذلك الحال بالنسبة لإيران ، وما بدأ يسمى بـ « القنبلة الإسلاميَّة » في باكستان . وخطر « الأصولية الإسلامية » ، و« آر مجدون » القادمة .

ولم تدع الإدارة الأمريكية السابقة ولا الحاليَّة وسيلة لإنعاش الاقتصاد الراكد إلا سلكتها من الغزو إلى سير الرئيس نفسه في أحد الإعلانات التلفزيونية السياحية لدعوة الراغبين في السياحة لزيارة الولايات المتحدة .

وحين عرض على الشعب الأمريكي تمويل جهاز الـ (Acceletor) بعشر بلايين دولاراً رفض ذلك ، وهو جهاز ذو أهمية كبيرة في تقدم العلوم الطبيعية للأمام ، ولم يكن الشعب الأمريكي في السابق يبخل على أقل منه أهمية بأضعاف هذا المبلغ . فاضطر الرئيس الأمريكي بوش للسفر إلى اليابان لإقناعها بتحمل نصف الموازنة المطلوبة لإنتاج هذا الجهاز فعاد صفر اليدين ، ليترك الإله البديل - العلم - يترنح حتى السقوط ، وأوهم الفرد الأمريكي بكل الوسائل أن حرب الخليج وتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل سيعالج مشكلات الاقتصاد الأمريكي ، ولكن مشكلاته تفاقمت ، وتصاعدت عمليات إعلان الإفلاس للبنوك والشركات الكبرى بشكل كبير ، ولم تُجْدِ كل السياسات الخارجية والداخلية في إيقاف عجلة الأزمة ، بما في ذلك انخفاض أسعار البترول إلى مستوى الثلث وفرض ضرائب على الدول المُصَدِّرة .

ثانياً : في بلداننا حين تتفاقم الأزمات يلجأ الناس إلى الحديث عن علامات الساعة وأشراطها ، فذلك تفسير للعجز الإنساني عن التغيير مريح . وقد يعزَّز ذلك بمنامات يجري تناقلها عن الشيخ المزعوم أحمد خادم المسجد النبوي الشريف أو سواه ؛ لأن المسلم لا ينتظر دخول الفردوس إلا في الآخرة فليستعجل قدومها . أما أمريكا فالأسطورة ينبغي أن تكون بمستوى تقدمها ، ولذلك طرحت فكرة

«نهاية التاريخ» [1] من فوكوياما الكاتب الأمريكي يابانى الأصل . فدار كتابه الذي يحمل هذا العنوان « نهاية التاريخ » حول فكرة مفادها أن أمريكا قد بلغت قمة ما كان الإنسان يحلم ببلوغه في أية مرحلة من مراحل تاريخ البشريّة ، وأنها ستبلغ لحظة التحكم الكامل في عالم يسوده الرفاه الاقتصادي ، وانعدام الحروب وتلك لحظة نهاية التاريخ ، حيث لا يتوقع الكاتب أن تقوم حضارة أخرى تصل إلى أفضل مما وصلت إليه الحضارة الأمريكية . وسواء طرح هذا باعتباره المقابل الفلسفي للحلم المادي بالفردوس الأرضي كما يذهب إلى ذلك الدكتور المسيري [2] أو طرح باعتباره النقطة التي ينتهي عندها خط التقدم في الحضارة الوضعية ، فإن التاريخ - عندنا - لا يمكن أن ينتهي عند هذه النقطة ، بل الصيرورة التاريخية مستمرة حتى يرث الأرض عباد الله الصالحون ، وحتى في هذه الحالة فالدنيا ليست نهاية المطاف ، بل هي مزرعة الآخرة ، ﴿ **وإن الدار الآخرة لهي الحيوان لو كانوا يعلمون** ﴾ (العنكبوت : ٦٤) .

ثالثاً : وعلى صعيد آخر ظهرت رواية في الولايات المتحدة قبل سنوات كتبتها روائية أمريكية تدعى مارمون سيلكو ، وهي روائية أمريكية بيضاء من أصل أسباني وهندي أحمر أي من سكان أمريكا الأصليين ، عنوان الرواية « تقويم الموتى » ، والموضوع الأساسي المتواتر فيها هو أن الولايات المتحدة ليست مريضة وحسب ، بل إنها المرض نفسه ، وإطار الرواية خيالي للغاية ، فالرواية تتصور أن سكان أمريكا الأصليين سيستيقظون من سباتهم أو رقادهم أو موتهم وسينتقمون من هذا المجتمع الاستيطاني الاحتلالي الأبيض الذي استرقهم لمدة خمسة قرون .

وتدور حوادث القصة عن أشكال الانتقام المختلفة ، ولكن الأهم من هذا كله هو الرؤية الروائية للمجتمع الأمريكي الأبيض باعتباره مجتمعاً قاتلاً فاسداً بشهواته لدرجة الاشمئزاز ، ومن شخصيات الرواية قاض فيدرالي يدخل في علاقة جنسية مع كلابه ، وامرأة تعمل في أحد الملاهي الليلية حيث تخلع ملابسها أمام الزبائن لإثارتهم وتقبض الثمن الذي تنفقه في شراء مخدرات تغرق بها نفسها ، ورجل شاذ جنسياً يختطف ابن هذه المرأة ليستخدمه في فيلم ڤيديو يختلط فيه الجنس بالتعذيب . ولكن وراء كل هذا إحساساً عميقاً بالضياع ، ويأتي الزبائن البيض الواحد وراء الآخر لرؤية العرّاف الهندي واستشارته ويخبرونه أنهم فقدوا شيئاً ما

- تذاكر اليانصيب ، أو الأسهم ولكن العرَّاف يعرف تماماً إن الإنسان الأبيض الذي غزت قواته القارة الأمريكية والذي لا تعرف الرحمة إلى قلبه سبيلاً سيصاب حتماً بالضعف والوهن بعد وقت طويل ثم يختفي . وكما يقول المؤلف الجزائري كاتب ياسين : الأسطورة أكثر صدقاً من التاريخ ، فهي تبلور الأمور تماماً وتركز على ما هو أساسي في الواقع وتستبعد الفرعي والهامشي وتصوغ رؤيتها على هيئة قصة يمكن للجميع أن يصل إلى مغزاها دون أن يكون مدرباً بالضرورة على تحليل الخطاب الفلسفي [1] ! .

رابعاً : وأما النظام التعليمي - في هذه البلاد - فقد أعيت الخبراء أمراضه ومشكلاته بأنواعه المختلفة حيث فقد النموذج وانعدم فيه المثال . فالإنسان مجرد طاقة إنتاجية استهلاكية ، والنظام التعليمي مطالب بأن يوجد الإنسان الطبيعي فحسب ، الإنسان الذي لا يتسم بأية خصوصيَة دينية أو أخلاقية أو سواها ، إنه منتج مستهلك ليس إلا . ويا ويل المعلم الذي يتحدث إلى طلابه عن مثل أو قيم إنه يتهم بإيذاء طلابه ، وتعريضهم إلى خطر الانحراف عن النموذج العلماني .

خامساً : إن مشكلة الأمهات الأطفال أي اللواتي يحملن دون الخامسة عشرة من المشكلات المألوفة في المدارس ، وكيفيَّة إقناع الطلبة والطالبات بممارسة الزنا مع لبس الواقي المطاطي أصبحت من التحديات التي تواجه المدرسة وجهازها بشكل يومي ، أما مشكلة الإجهاض فقد صارت من كبرى المشكلات على المستوى الوطني العام . وأما تعليم القيم أو الفضائل فممنوع ومحرَّم ، وإذا أراد المدرس الحديث عن فضيلة ما ، فليس له ذلك إلا في إطار الحديث عن حضارات بائدة وتقاليدها، وإذا ضبط متلبِّساً بالحديث عن أخلاق أو قيم خارج هذا الإطار فإنه يعرِّض نفسه للحساب . ويلجأ البعض إلى المدارس الكاثوليكية لحماية أبنائهم فيكونون كالمستجير من الرمضاء بالنار لوجود سلبيات من نوع آخر .

إن سائر النظم والمؤسسات الحياتية : النظام السياسي ، النظام الاقتصادي ، الاجتماعي ، التعليمي ، الإعلامي وغيرها ؛ كلّها تقوم الآن بدور حضانة بذور الانهيار التي دت إلى انهيار روما القديمة وسادوم وعامورة والاتحاد السوڤياتي وغيرها وأعمار الأمم غير أعمار الأفراد وأكبر التحديات وأخطرها سقوط الوهم القائل بأن

---

(١) تراجع مقالات د . المسيري في مجلة المصور حول « الفردوس الأرضي » .

الحضارة المعاصرة تحوي داخلها قدراتها الكامنة على تصحيح مسارها . فلقد بقى المراهنون على عالميّة وخلود هذه الحضارة يراهنون على أن لهذه الحضارة آليات تصحيح كامنة وظاهرة تستطيع أن تحتوي على عطب ، وأن تتلافى كل خلل ، وأن تستكمل كل نقص ، وأن تجدد ما تبْلى ، وتصلح ما يفسد ، وتعيد الحياة إلى ما يموت من عناصرها وأنها سوف تتجاوز أزماتها كلها ؛ وأنها لن تخضع للدورة الحضارية التي تحدَّث عنها ابن خلدون وغيره .

يقول توينبي (١٩٧٥) : إن أفضل الحضارات تلك التي نشأت عن الديانة المسيحية الكاثوليكية برئاسة الباب ، وهي - بدون تعمية - الحاضرة الغربية - التي هي وحدها تحافظ على « الشرارة الإلهية الخلاقة » ، وهي - وحدها القادرة على أن لا تؤول إلى ما آلت إليه سابقاتها (١) .

ويؤكد «هانز كوهن» الشيء نفسه فيقول : « ... إن الحضارة العصرية أزلية وسرمدية ، وغير قابلة للانحطاط ؛ لأن الشرارة الخلاقة هي نبعها ومصدرها وأساسها . وينبغي والحضارة الغربيَّة مُثلى الحضارات أن تحاط حكماً بهالة من القداسة » (٢) . إن حضارة - اليوم - قد أطفأت ذلك الذي سماه هذان المفكران المتطرفان المتعصبان تلك الشرارة الخلاقة ، بل لقد ألقت معظم الكنائس تحت ضغوط هذه الحضارة الشعلة الدينية بين يدي العلمانية الطاغية ، وطوَّرت تعاليمها لتتسع لسائر أمراض هذه الحضارة ، ومنها الزنا واللواط لا على مستوى الأفراد العاديين ، بل على مستوى رجال الدين أنفسهم .

فمنذ الخمسينات والكنيسة تتراجع أمام الضغوط المختلفة فسمحت في البداية بالزنا وقررت أنه مسموح به في بعض الأحوال إذا شكل امتزاجاً شاملاً بين بالغين راضيين (٣) ، وقد استمرت حالة التراجع هذه حتى تأسست كنائس خاصة باللوطيين والسحاقيات يقودها رجال دين من الفصيلة نفسها .

---

(١) توينبي (١٨٨٩ - ١٩٧٥) ، يراجع بحث « الحضارة الإسلامية بين التحدي والتعطيل » ، للأستاد ضناوي وقائع مؤتمر الإسلام والحضارة ودور الشباب المسلم (١/ ٥٢٤) ، إصدار الندوة العالمية للشباب عام ١٩٧٩ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) ما أصدرته الكنيسة الإنجليزية عام ١٩٦٦ ، ونشرته مجلة تايم في عددها الصادر في ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٦ ، ص ٣٨ .

إن أوروالد شبنجلر (١٨٨٠ - ١٩٣٦) أكد في كتابه « انحدار الغرب » أن الحضارة الغربية قد دخلت مرحلة الشيخوخة والتراجع . وتوينبي نفسه لم يكن أقل من شبنجلر إدراكاً لانحرافات الحضارة ؛ فلقد أكد « أن المشاكل التي أحدقت بالحضارات الأخرى وقضت عليها قد وصلت ذروتها في الغرب . . . وصار مجتمعنا الغربي متورطاً في كثير من الأخطاء والكوارث التي قضت على حضارات كثيرة يعد تاريخها من بدايته إلى نهايته بمثابة كتاب مفتوح »[١] .

ولو أردنا استعراض صيحات الإنذار والتشاؤم والنقد بمختلف أنواعه للحضارة الغربية لاحتجنا إلى مجلدات ، فما أكثر ما كتبوا ونبَّهوا وانتقدوا واقترحوا ، وخاصة فيما يتعلق بنظرة هذه الحضارة إلى الإنسان وآثارها على حياته ونزعها القداسة والتكريم عنه . وكذلك نظرتها إلى الكون والبيئة والدين والقيم وغير ذلك مما جعلها تنطوي على الكثير الكثير من الباطل والزيف الذي لا بد من زهوقه.

(ب) حالة الشرق المسلم :

أما إذا صرفنا أنظارنا تلقاء واقعنا فإنه أمر وأتعس ، فنحن شركاء في الأزمة العالمية لعالمية الحضارة الغربية وتعميم شرورها ، فإذا كانوا قد اختصوا أنفسهم بخيرات الحضارة المعاصرة فإنهم كانوا أكثر كرماً في توزيع السيء من آثارها على العالم - كله - من خلال ثورتهم التقنية وأجهزة إعلامهم العملاقة . فمشاكل البيئة والفساد الأخلاقي والكساد الاقتصادي ، والأزمات الاجتماعية في كل هذه الرزايا نحن شركاء لهم متساوون أو ذوو نصيب أوفى . ونزيد عليهم بآثار أزماتنا الخاصة ، ومشكلاتنا الموروثة والمعاصرة ، كأزمتنا العقيدية والفكرية ، وأزمتنا الثقافية وأزمات الحرية والديمقراطية والشورى والنهضة والتقدم التقني والعلمي . ومن هنا فإن من الخطأ أن ينتشي المسلم ويتوقع أن يصدق ما يقال : بأنه البديل المنتظر ما دام الغرب قد رشحه لعداوته ، فإذا كان الغرب في حاجة إلى تغيير في جانب ، فالمسلم في حاجة إلى التغيير في جانبين ، وإذا احتاج الغربي للخروج من الأزمة جهداً بسيطاً احتاج المسلم إلى جهد مركب لتعقيد وتركيب أزماته . فالتغيير الذي نحتاجه أكبر بكثير من حجم التغيير الذي يحتاجه سوانا . إننا نحتاج إلى تغيير شامل لكل ما بالأنفس من معتقدات وتصحيح لها ولما انبثق عنها من

(١) وقائع مؤتمر الإسلام والحضارة ، مرجع سابق .

أفكار ورؤى وتصورات وسلوكيات وتصرفات ونظم علاقات . ويكفي أننا - جميعاً - بوصفنا مسلمين وبوصفنا عرباً معرضون - الآن - لفقدان الهوية وتذويب بقايا الكيان في «شرق أوسطية» كفيلة بالقضاء على البقية الباقية من خصوصياتنا، خاصة ونحن نواجه نظاماً جديداً كل همه مركز - الآن - على إذابة خصوصيات الأمم الأخرى لعله يجسد في تذويبها وربطها بعجلته ما يعالج بعض أزماته أو على الأقل يأمن أن لا يكون له من بينها وارث له والكل يغرق معه في ذات السفينة عند الغرق .

إن المرحلة التي تحياها أمتنا - حالياً - حين ننظر في معطياتها وأحوال أمتنا فيها نجد أنفسنا على حافة هاوية اليأس إن لم يتداركنا الله برحمته .

فمنذ أن دب الضعف في الدولة العثمانية والمحاولات الإسلامية للنهوض لم تتوقف ، فقد حاولت الجزيرة العربية أن تحمل الراية من جديد ، فقامت حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (تعلن عن دعوة تجديدية قائمة على أصول الإسلام، وتحاول التذكير بخلافة إسلامية توحيدية يمكن أن تقوم في جزيرة العرب ، لكنها لم تستطع تحقيق أهدافها لأسباب وعوامل كثيرة . وجاءت الموجة الغربية لتضع حداً لتلك الحيوية المتجددة في الأمة ولتبدأ دورة حركة التحديث وفقاً للنموذج الغربي . وبدأت معها دورة التفكك والتفسّخ في كيان الأمة ؛ لأن سائر عوامل التماسك التي كانت تبقى على كيان الأمة الوسط قد استبدلت بها نقائضها لتقضي على حركة التجدد الذاتي فيها ، فإذا كانت قوى التجديد قد تداولت راية « الأمة » في إطارها الجغرافي السياسي ضمن مركزيات تعاقبت على دمشق وبغداد والقاهرة والأندلس واسطنبول ، فإن هذه المركزية قد سقطت ، وبفشل العرب في حملها مرة أخرى في محاولة الشيخ محمد بن عبد الوهاب والإمام محمد بن سعود فتح الطريق واسعاً أمام السقوط النهائي ، فلم تُجْدِ - بعد ذلك - ثورة الشريف حسين) ولم تتوقف عملية التمزق ، وأعلن التخلي عن فكرة « الأمة » رسمياً بإلغاء الخلافة على يد ذئب أنقرة أتاتورك في مارس ١٩٢٤ ، وتحولت الأقطار العربية إلى نظم ذات استقلال دستوري لكل منها شخصيته القومية الخاصة ، ولكل بلد عربي شخصيته القطرية الخاصة به كذلك ، وكذلك فعلت الأقطار الإسلامية غير العربية وهذا ما لم يحدث من قبل على هذا المستوى في تاريخ أمتنا منذ تأسيس رسول الله ﷺ وخاتم النبيين لها .

وهذه الأقطار العربية وغيرها قد تجاوزت غالبيتها الشرعة والمنهاج لتتجه إلى البدائل الوضعيَّة في نظامها الحياتي ، وهذا - أيضاً - لم يحدث في مراحل التراجع والتدهور السابقة .

عامل ثالث في هذه المرحلة هو التفريق الشديد بين ما بدأ يسمى في أواخر القرن الماضي « بالعالم العربي » ، وما سمي « بالعالم الإسلامي » للقضاء على أفكار التواصل والامتداد بينهما ، وإعادة تشكيل الوعي بشكل لا يسمح لفكرة «الأمة» بالظهور مرة أخرى . وحين تحقق ذلك بنجاح بدأ العمل على إنماء المشاعر والتوجهات نحو الأصول الحضارية القديمة للعرب وغيرهم ، وهي الأصول السابقة للإسلام فرعونية وبابلية وفينيقية للتهيئة إلى انشطارات جديدة ، وتتالت عمليات الانشطار والتفكك ولا تزال قائمة رغم أن فكرة « الأمة » قد طال عليها الأمد ، وتجاهلتها معظم القلوب وانزوت لتكون بذرة فقط في ضمائر القلة النادرة من أولئك « الذين يمسّكون بالكتاب » .

وهكذا وقع العرب ووقع معهم سائر المسلمين في درك تدهور من نوع جديد لم يقع مثله في أية مرحلة تاريخية سابقة ، رغم أن التدهور قد بدأ مبكراً .

فحالات التدهور التي سبقت هذه المرحلة تميَّزت عن حالة التدهور الأخيرة بظواهر منها (١) :

أولاً : أن الأمة لم تبحث عن بدائل خارج إطار الهويَّة الإسلاميَّة .

ثانياً : أن قوى التجديد تواصلت في ظروف تاريخيَّة مختلفة ، وتعددت المراكز الحضاريَّة الإسلاميَّة .

ثالثاً : لم تقع مفاضلة أو تمايز كامل بين الشعوب المكونة للأمة القطب أعني العربية وغيرها .

أما هذه المرحلة التي نحن فيها فقد برزت فيها الظواهر التالية :

أولاً : تمزق الكيان الحضاريّ الاجتماعي للأمة الإسلاميَّة القطب .

ثانياً: التخلي عن المنهاج والشرعة الإسلاميّين واتخاذ بدائل وضعيَّة حلت محلها.

---

(١) العالميّة الإسلاميّة الثانية ص ١٩٣ ، طبعة أولى ، بيروت ، وراجع ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

ثالثاً : الارتداد للأصول الحضاريَّة - الجاهلية - قبل الإسلام وإعادة تشكيل الوعي بها بديلاً عن الوعي على مفهوم الأمة .

رابعاً : التمايز والمفاصلة بين العربيّ وغيره من الأطراف المكونة لجسد الأمة .

خامساً : قيام الدولة الإسرائيلية بطموحاتها التسلطيَّة وقدراتها على الهيمنة والامتداد .

سادساً : الهيمنة الغربيَّة الشاملة على المنطقة العربيَّة في المشرق والمغرب وتفتيتها وفتح أبوابها جميعاً أمام الليبرالية الغربيَّة وفرض أنظمة غربية عليها في التعليم والتشريع والسياسة والاقتصاد وسائر مناحي الحياة لتدمير كل مقومات الهوية لديها. وقد حقق الغرب ذلك بعد أن هيمن على الطبيعة وسخر بعلومه ومكتشفاته الكثير من قوانينها .

سابعاً : بعد أن تم للغرب ذلك بنجاح بدأ بتوظيف متتالية ثلاثية تقوم على التبشير والاستشراق وتوظيف العلوم الاجتماعية الحديثة التي استطاع العقل الغربي بناءها على مراحل وتوظيفها في خدمة قضاياه ، فمنحته قدرة هائلة في نواحي كثيرة منها : تفكيك الأفكار والمعتقدات ، بل والأديان وإعادة تشكيلها وتصنيعها على الشكل الذي يريد .

ثامناً : دخلت الأمة العربيَّة ما يمكن تسميته بمرحلة الإدماج : وذلك أن علاقتها بالغرب الأوروبي قد مرت بمراحل أربع :

١ - مرحلة تطويق أقطارها وعزلها ، وتدمير إمكانات التواصل بينها .

٢ - مرحلة التغلغل الشامل وفرض التبعيَّة الشاملة .

٣ - مرحلة الهيمنة العسكريَّة للتهيئة لبناء أجهزة التغيير والإشراف على عمليات التفكيك ، وإيجاد الأنظمة التابعة القادرة على مصادرة احتمالات التغيير باتجاه إعادة بناء الأمة .

٤ - ثم مرحلة الإذابة التامة والإدماج الشامل المحكومة بعلاقات التبعية الشاملة للنظام العالمي المنبثق عن اتفاقية « سايكس بيكو » ثم النظام العالمي الذي انبثق بعد الحرب العالمية الثانية ، ثم النظام العالمي الجديد (١) .

---

(١) راجع « المواجهة والمراجعة » رسالة دكتوراة ، د . أحمد العماري قدمت إلى جامعة محمد الخامس في الرباط ، وهي قيد الإعداد للنشر من قبل المعهد العالمي للفكر الإسلامي .

وهكذا برز الغرب عملاقاً متعالياً في عالم من الأقزام ، وجعل من نفسه مركزاً ومحور استتباع ومرجعيَّة فكريَّة وعلميَّة ومنهجيَّة كونيَّة عالميَّة وحيدة تملك من المنظومات الفكريَّة والإعلاميَّة والاتصاليَّة ما يقنع الشعوب العربيَّة بشرعيَّة ومشروعيَّة ما يفعل الغرب من تدمير لتوصيل رسالته التحضيرية إلى الشعوب البربرية المحرومة التي بلغ من همجيتها وغبائها أنها تقاوم جهوده في تحضيرها وتعتبر ذلك استعماراً وسيطرة وغير ذلك .

تلك هي الصورة الواقعية لأوضاع أمتنا في هذه المرحلة : أمة قد فقد كيانها الحضاريّ تماسكه التاريخي بعد تفاصيل كثيرة لا يتسع هذا المقام لعرضها يمكن أن نضع عنواناً يجمعها هو « الأزمة الفكرية والمنهجية » أو « الفصام وفك الارتباط بين الأمة والمنهج الذي تشكلت به تاريخياً نتيجة حدوث تلك الأزمة الفكرية » . وها نحن - اليوم - في هذه المرحلة لم يبق لنا من رصيد مفهوم « الأمة » سوى مشاعر وأحاسيس متناثرة محدودة بأننا عرب وبأننا مسلمون ، ثم نذهب في تفسير كل من العروبة والإسلام مذاهب شتى نصطرع حولها لنزيد في تفتيت مكوناتنا الاجتماعية وتمزيق أوصالنا . وبانتقال ثنائيات فلسفة الصراع الغربية إلى ساحاتنا الفكرية والثقافية وجدنا أنفسنا فرقاً متصارعة : أصالة ومعاصرة ، تراثاً وحداثة ، تقدماً ورجعيَّة ، بل حوّلنا العروبة والإسلام إلى ثنائيَّتين متصارعتين كذلك ، وما كنا في البدء والنشأة متلازمين . وحتى بعض أولئك الدين اعتبروا القوميَّة خيارهم وتجاوزوا الإسلام خوفاً من عجزه الموهوم عن استيعاب الأقليَّات الدينية إذا بهم يجدون أنفسهم وجهاً لوجه في مقابل طغيان الإقليميَّة .

وفي هذه الحالة التفككيَّة التفسخيَّة التي تحتاج أمتنا بجناحيها العربي والإسلامي حين نتوجَّه نحو اتجاهات التغيير ، وحركات التغيير في محاولة لمعرفة مدى قدرتها على إحداثه ، ومدى تمكينها من شروطه ، وإدراك متطلباته ، نجد كثيراً من التكرار للتجارب الفاشلة ، والتساهل في تبني تجارب قد لا تتوافر فيها ساسيات شروط التغيير .

فالقوميون الإصلاحيون منهم والثوريون يعرفون أن تجربة الحداثة التي أسهموا في تطبيقها وفرضها على المجتمع العربي لم تزد العرب إلا تفككاً وتراجعاً . فبعد عدة عقود من العيش في وهم البناء القومي وبناء الدولة القوميَّة الحديثة وتحقيق

الوحدة لم يتحقق شيء من ذلك ، بل تحقق نقيضه : فالسيادة الوطنيَّة تحولت إلى تبعيَّة عالميَّة شاملة ، والشرعيَّة الداخليَّة تحولت إلى حكم القوة ، والتنمية والتلاحم الداخليّ تحولا إلى تنمية للتخلف والتفكك الاجتماعي . وهنا أود أن أتساءل مع الأخ الدكتور برهان غليون : « كيف حصل ذلك ؟ ولماذا أصبحت دولة البناء القومي دولة الخراب القومي ؟ ولماذا تحولت دولة المجتمع والأمة إلى دولة العداء للمجتمع والقهر للأمة ، وكيف أصبحت الدولة الوطنية وكالة دولية وقوة أجنبية»؟!! ، ومع ذلك لم تجر تعديلات ذات بال على اتجاهاتهم الفكريَّة ، أو بناهم التنظيميَّة أو مناهجهم التغييريَّة .

والذي آلت إليه أوضاع العالم العربي مغاير تماماً لكل ما بشرت به النظريَّة الإصلاحيَّة أو الثوريَّة أو التوفيقيَّة القوميَّة التقدميَّة ، ودعت ونظرت له ودمرت من أجله هذا الجانب أو ذاك من مظاهر الوجود العربي الإسلامي التقليدي ، فلم يصبح هذا العالم عالماً مستقلاً مكتفياً بذاته ، لم يصبح قوة موحدة مستقلة ، ولم يصبح قوة صناعية محلية قائمة بذاتها ، ولا هوية ثقافية مستقلة متماسكة متميزة قادرة على تحقيق أهدافها ومثلها ورسالتها وإرادتها ، بل ها هو مفكك ، مثقل بعوامل الفرقة ، بعد كل تلك العقود من الدعوة إلى الوحدة . وها هي الحرية لا تعرفها الأمة إلا شعاراً ، وكذلك العدل والاستقلال والسيادة .

إن أخطر ما يوجه أمة أو شعباً أن يفقد نظامه شرعيَّته ، ويفقد أبناؤه فاعليتهم، وتتوقف عوامل الدافعية الحضاريَّة فيهم ، ويستولي عليهم التقليد لواقع تاريخيّ أو للآخر ، في هذه الحالة تفقد الأمة القدرة على استثارة طاقاتها الداخليَّة وكوامن الحياة فيها ، وحين تصل أمة إلى هذه المرحلة ، وتمارس ضدَّها عمليّات تجهيل مقصود مستمر ، تصاحبها عمليات تحطيم لنفسيتها ، وتدمير لعقليَّتها ومحو لشخصيَّتها ، فإن واجب النخبة من أبنائها يصبح شديد التعقيد ، بالغ الخطر ، لأن عليهم أن يخرجوا بمشروع يمكن أن يعيد صياغة شخصية الأمة من جديد عقلياً ونفسياً لتسترد عافيتها وتستعيد فاعليتها ، وهذه المهمة تتطلب أول ما تتطلب إعادة اكتشاف مكونات الأمة ومقوماتها ، وخصائصها العقلية والنفسية ، وتشخيص المرحلة التي تمر بها وتحياها وخصائصها وسائر العوامل المؤثرة فيها إيجاباً أو سلباً وإذا حدث أي خطأ في هذا التشخيص ، فإن ذلك يعني الخطأ في العلاج ،

والخطأ في علاج حالة أمة أقل ما يترتب عليه تخلف الأمة عن دخول الدورة الحضارية وبشكل قد يجعلها تنتظر أجيالاً كثيرة أخرى ، لعل فرصة ثانية تسنح لدخولها دورة جديدة ، هذا إذا لم تتضاعف عليها عوامل التدمير لجعلها تتلاشى وتضمحل وتندمج أجزاؤها نهائياً في غيرها لا سمح الله وتمضي عليها سنة الاستبدال لتصبح مجرد أحجار في رقعة شرق أوسطية .

وفي إطار معالم تشخيصنا لحالة أمتنا يمكن أن نؤكد خطورة الأزمة الفكريَّة والحضارية في الواقع العربي الراهن من بين سائر الأزمات التي تحيط بها « ففكر النهضة الإصلاحيّ (١٧٩٨ - ١٩٥٠) لم يتجذَّر بمدرسة ، وكذلك فكر الثورة والانقلاب الذي تلاه ، وأقام بنيانه الشمولي على أنقاض فكر الثورة والانقلاب الذي تلاه ، وأقام بنيانه الشمولي على أنقاض فكر النهضة الإصلاحي (١٩٥٠ - ١٩٦٧) ، إذ وضعت هزيمة يونيو حزيران ١٩٦٧ حداً لمصداقية هذا الفكر الثوري وممارساته . وقد تراجعت معه سائر الخيارات العلمانية الوضعية بأشكالها الليبرالية والشمولية ، كما تراجعت التيارات القومية وإن بقيت بعض الأنظمة ترفع بعض الشعارات القومية التي تدرك تماماً أنها قد فرِّغت من مضامينها ، وتقدمت قوى إسلامية متعددة لتشغل الفراغ ، وبدأت تمارس أدواراً متعددة في معالجة أزمة الأمة العربية لعلها تحقق ما لم يحققه غيرها وأخذت تحاول الوصول إلى السلطة باعتبارها أهم أدوات التغيير ووسائله في نظرها ، واتخذت أساليب متعددة لذلك، وفرضت نفسها على كثير من الأطر السياسية [1] .

وطرحت شعار « الإسلام هو الحل » وهللت الجماهير للشعار . وأحست النظم السياسية العربية بوسائل مختلفة أنها - بكل أشكالها - مستهدفة من طرف الإسلاميين والحركات الإسلامية. وأن بقاء هذه الحركات يعني زوال تلك الأنظمة، أو فقدانها شرعيتها ، أو إحراجها في أقل تقدير ، وبدأت مرحلة صراع داخلي جديدة مترعة بالظلم والاضطهاد السياسي ، ووضعت عقيدة الأمة وقيمها ومثلها لتكون ضمن أدوات ووسائل الصراع ، وألغيت هوامش الحريات البسيطة في بعض البلدان ، وهدمت مساجد يذكر فيها اسم الله ، و« دخلت الخيل الأزهر » كما قال جلال كشك رحمه الله .

وفى غمرة هذا الصراع المحموم بين النظم ومن التف حولها من عناصر وبين

الجماعات والحركات والأحزاب اضطربت رؤية الأمة لأهدافها ، فلم تعد تعرف ما هي الأهداف العامة التي يمكن أن تجتمع الأمة عليها ، كما لم تعد تعرف الموازين التي تزن بها الأمور ، ولا معايير الحق والباطل ولا الخطأ والصواب ، ولا حدود إطارها المرجعيّ ولا كيفيَّة الرجوع إليه .

فما هو الحل ؟ وكيف يتم التغيير المطلوب ؟

تُرى هل تحل أزمة الأمة بتسلم الإسلاميِّين السلطة ؟ أو بائتلاف إسلاميّ قوميّ؟ أو بإقامة دولة أو دول وفقاً للنموذج الغربيّ ، أو وفقاً للنماذج التاريخيّة ؟ أو باندماج في النظام العالمي الجديد ، أو مصالحة مع إسرائيل وذوبان في نظام شرق أوسطيّ جديد ؟ وحالة الاستنزاف هذه كيف يمكن إيقافها ؟

لقد كان الإسلام منذ أن أكرم الله هذه الأمة بالانتماء إليه يمثِّل لها مرجعيتها التي تركن إليها فتأوى إلى ركن شديد في إعادة وعيها على أهدافها ، وتوضيح الأولويات لها وتعبئتها وحشدها وراء أهدافها ، لقد كان الإسلام دائماً زادها في مواجهة أعدائها ، لكن الإسلام ذاته قد أضير في إطار عمليَّات الصراع السايسي التي شهدتها العقود الأخيرة داخل الأمة ، فقد حول الإسلام إلى واحد من أدوات ووسائل الصراع السياسي ، ولم يعد المرجعية أو الإطار الجمعي الذي يطوي جناحيه على فصائل الأمة كلها . فإذا رفعت « الجماعات السياسية ذات المشروع السياسي المستند إلى الإسلام » شعار « الإسلام هو الحل » رفع في وجهها سلاح «الحفاظ على الوحدة الوطنية » « منع الفتنة الطائفية » « المجتمع المدني » لا «للإرهاب» لا « للعنف السياسي » لا « لأنصار التخلف وأعداء التنمية والديمقراطية والتعددية السياسية » لا « للأصولية » . وهنا يصبح الإسلام ، « وقد كان دين الأمة كلها ومنهاجها وشرعتها ومرجعها » مساوياً لكل ما نفي بهذه اللاءات . وهنا تبلغ الأزمة الفكرية ذروتها ، فمن المسؤول عن هذا الذي وصلت الأمة إليه ؟ وما هو سبيل الخروج من هذه الأزمة ؟ وهذا ما يجب أن نفكر جميعاً به وأن نصل إليه مجتمعين . وحين تطرح علينا - اليوم إشكاليَّة التغيير ، ففي أي إطار سنعالجها ؟ أفي إطار محاولات بعض القيادات في واقعنا التاريخي مثل عمر بن عبد العزيز ، صلاح الدين الأيوبي ، المهدي بن تومرت ؟ الشافعي ، أحمد

(١) الأزمة الفكرية ، أبو القاسم .

ابن حنبل ، الغزالي ، ابن تيمية ، الجيلاني ؟ أم في إطار المرجعيَّة الغربيَّة المهيمنة ، أم في إطار بيان المواقف الفكرية والفقهية ؟ أم في إطار الكليات والغايات الإسلامية والمقاصد الشرعيَّة ؟!!

إذا كان لي ما أقوله في هذا الموضوع : لا أرى مناصاً من تناول هذه الإشكاليَّة في إطار الكليات والغايات الإسلاميّة العليا ، فهي المرجع الأساسي للتناول الحضاريَّة لقضايا الأمَّة .

وفي هذا المجال أود أن أقرِّر مسبقاً ضرورة وجود إنسان التغيير في إطار « أمَّة التغيير » ، وهي « أمة القطب » ، أو أمَّة أمم لا بد من إيجادها لقيادة حركة التغيير ، وإيجادها شديد الصعوبة لكنَّه ليس بمستحيل ، فكيف يمكن أن نجعل من أمتنا « أمَّة التغيير » رغم كل ما أسلفنا من تحديات وعقبات ؟!

ويرى اتجاه كثير من المفكرين المسلمين أن التغيير وتياراته في الوطن العربي انقسم إلى قسمين أساسيين : تيار إسلامي من أعلامه الطهطاوي ورشيد رضا وغيرهما ، وتيار علماني من أعلامه شبلى شميل ويعقوب صروف (١) .

ويبدو أنَّ هذا التقسيم ينتمي إلى فترة سابقة نسبياً ، وإن كانت المواجهات المستمرة بين بعض فصائل التيارين في مصر تكاد تجعله القديم الجديد فقد بدأت الساحة السياسيّة والفكريّة على مستوى الوطن العربي تتجاوز إلى حد ما حديَّة وحرفيّة هذا التقسيم ، لأنه قد بدأ يظهر نوع من الترابط بين ما هو مشروع من التنظيمات في مواجهة ما هو حقيقي (غير مشروع) منها ، وصارت خريطة الأوضاع السياسية تسمح بالظن بأن التنظيمات الشرعية في وجودها تتقارب بين بعضها البعض ، ويتشكل بينها أو بين بعض التنظيمات مع الوقت رابط يصدر من محض الوجود الشرعي لها بصرف النظر عن الأهداف والقضايا المطروحة والمواقف منها ، وصار هذا الوجود مما يضاف إلى عناصر الأوضاع الراهنة والتكوين المؤسسي الراهن في المجتمع ، وهي تتشكل كلها بوصفها مكونات لصيغة بوجود شرعي واحد تتصل به اتصال قرار واتصال مصير .

إنّ هذا الوضع يبشِّر بشيء من أمل في أن تتصل مكونات الحياة السياسية

---

(١) الدكتور محمد عمارة ، المشروع الإسلامي وشبهات العلمانيّين، قدم في ندوة التغيير في الكويت.

العربيّة اتصال قرار واتصال مصير ، بل لعل هذا مما تتضمنه الدعوة إلى تشييد التيار الأساسي الجامع ، ولكن كل هذا مشروط بأن تكون هذه المكونات كلها ممثلة للمكونات الحقيقيّة للأمَّة أو للجماعة السياسية ، ولما تفتق عنه الواقع وما ظهر في الحقيقة استجابة لحاجة المجتمع وجماعات الرأي العام ، وأن تكون ممثلة لمجمل تيارات الرأي العام السائدة بين الناس ، وهذا ما نطمح لأن تتعدل الصورة الحاضرة إليه ضماناً للفاعلية والرشد والاستقرار الحقيقي الآمن ، وهذا ما به نضمن قيام تيار عام سياسي جامع يحمل الجماعة السياسية على عاتقه ويحميها ويحفظها بإذن الله من التناثر ويدفعها في طريق النهوض (١) .

المهم أن هناك إحساساً مشتركاً أوجده الفشل والتراجع المستمران في مشاريع النهوض والتغيير بأن أزمة الأمة أكبر من قدرات أي تيار من التيارات القائمة وبدأت معظم التيارات في إدخال تعديلات على أطروحاتها السياسية وبرامجها لتعطي نفسها مرونة كافية في التحاور والالتقاء مع الفئات الأخرى ، وبدأت النبرات الأيديولوجية في الخفوت والتضاؤل لترتفع بدلاً عنها نبرات الحديث عن الروح الواقعيّة والعمليَّة لإعادة بناء الهويَّة والمشروع الحضاري . . . إلخ . وهذا جيِّد لا اعتراض عليه - من حيث المبدأ - خاصَّة وقد بدأت الأمور تأخذ شكلاً عملياً في بعض البلدان إلى حد ما فهناك حوار إسلامي علماني وحوار إسلامي قومي عقدت حوله جملة من الندوات واللقاءات وتلته حوارات متنوعة أخرى تتحدث عن هوية الأمة وصياغة مشروعها الحاري باعتباره حجر الزاوية في عمليّة التغيير والنهوض .

وزادت التطورات الأخيرة التي قادت إلى التوقيع على « اتفاق غزة أريحا أولاً » من ارتفاع الأصوات المنادية بذلك خاصة ، وقد سبق التوقيع ورافقه واشتد بعده الحديث عن « الشرق أوسطية » تعر على أنّها التى يراد لها أن تكون بديلاً عن الإسلاميّة والعروبيّة معاً ، فـ « الشرق أوسطية » هوية جديدة بديلة يقدمها النظام العالمي الجديد لتكون أساس إعادة تشكيل المنطقة والانتهاء إلى الأبد من خصوصياتها المقلقة المزعجة الإسلاميّة منها والعربية .

وهذا منعطف خطير ، وتحدٍ ذو حجم هائل لا عهد للأمّة عربيّة أو إسلاميّة به ،

---

(١) مشكلتان ، للمستشار طارق البشري ، طبع المعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن .

ولا قبل لسائر مشاريع التغيير بصيغها الحالية بمواجهته . فالحوارات الجارية بين الإسلاميّ والقوميّ ، أو الإسلاميّ والعلمانيّ حوارات تستهدف الوصول إلى حلول محليّة وسط منطلقة من تصورات قائمة على تصوّر السيادة القوميّة أو الإقليميّة أو الإسلاميّة على حيّز جغرافيّ تستطيع أن تعيد تشكيله أو تتصرف في بناء هويّته بحريّة أو بشيء وآثارها على المحليّ فيه سياسة واقتصاداً واجتماعاً وسلوكاً وإعلاماً وسواها . وفي الوقت - نفسه - قد تحمل هذه النظرة تجاوزاً لكثير من معطيات الواقع المحلي كذلك .

إضافة إلى ذلك فإنَّ منطلقات الحوار - بين الفريقَيْن - ذاتها تتجاوز بشكل أو بآخر قضيَّة الانتماء المشترك إلى هويَّة واحدة أو أمة واحدة ولو بشكل غير مقصود، حيث يرى كل من الطرفين في الآخر طرفاً مقابلاً له ثوابته وله متغيراته وعلى كل منهما أن لا يمس ثوابت الآخر ، وأن يبحث عن نقاط الالتقاء في إطار متغيراته فقط ، وبالتالي فلكل منهما أن يتوقع الحصول على شيء من الآخر في هذا الإطار ليمكن إيجاد الهويَّة المشتركة التي يمكن الاتفاق على معالمها ، وصياغة مشروع التغيير . وعلى هذا فيمكن أن تناقش أولويّات كل من الفريقين . إنَّ أولويَّة القوميّ تبقى الوحدة العربية من المحيط إلى الخليج إذ هي هدف أو أولوية يمكن أن يكسب موافقة الإسلاميّ عليه وقناعته به ، في حين تبقى أولويَّة الإسلامي قضيَّة تطبيق الشريعة . فإذا آتت سلسلة الحوارات ثمارها فقد يصبح مشروع التغيير المقترح بين أطراف الحوار « إقامة دولة عربيَّة موحَّدة تتخذ الشريعة الإسلامية نظاماً للحكم » ، فيعترف القوميّ بأن الإسلام هو المضمون المعنويّ الذي يمثّل جزءاً من مكوّنات هويّة الأمَّة مقابل تنازل الإسلاميّ عن الوحدة الإسلاميَّة أو تأجيله لها ليتقبل الوحدة القوميَّة .

وهذا يعني أن هناك تحالفاً سياسياً سيقع بين تيارين أساسيين يكون منطلق التغيير . وهو على هذا المستوى أمر يبدو مغرياً ومقنعاً إلى حد كبير بذلك الشرط الذي أشرنا إليه وهو السيادة التامَّة ، والحريَّة التامَّة للتيَّارَيْن في تحقيق ما يتوصلان إليه . ولكن . . . هناك عدَّة عقبات تعترض هذا المشروع التغييريّ ، منها : أن الساحة الجغرافيَّة لتنفيذه تحتوي - بالمعنى الجغرافي السياسي على هويَّات دينيَّة لا يدخل الإسلام ضمن تركيبها مثل النصارى في المشرق العربي ووادي النيل ، وبقيّة الديانات في العراق وبلاد الشام والسودان .

كما أنّها تحتوي على هُويّات طائفيّة في الإطار المذهبيّ من شيعة ودروز وعلو ونصيريين وزيديين وإسماعيليين . كما تشتمل المنطقة على هويّات قوميّة لا تدخل العروبة ضمن تركيبها مثل الأكراد والبربر والتركمان والنوبة والزنوج .

فالقوميّون كطرف في هذا الحوار لا يستطيعون القول بتمثيل الهُويّات غير العربيّة الكائنة في الإطار الجغرافي السياسي للوطن العربي . والإسلاميُّون لا يمثلون الهويّات الطائفيّة أو المذهبيّة الإسلاميّة الأخرى . فإذا حاولنا صياغة مشروع تغييري للأمة الكائنة جغرافياً وسياسياً بين المحيط والخليج دون أن تمتد أبصار الإسلاميّين إلى « العالم الإسلامي » الذي يمثّل الكيان الأوسع ودون أن تقصر أطراف القوميّين على العرب وحدهم في هذا الكيان فيستبعدون البربر والنوبة والزنوج والأكراد والآشوريين والسريان ، فإن القول بصياغة مشروع حضاري تغيري لهذه الأمة على أساس (عربيّ - إسلاميّ) يتحول إلى نوع من الأحلام ، فالأمّة الإسلاميّة بالمعنى الديني ، هي أكبر من حدود الوطن العربي ، والأمة العربية بالمعنى القومي هي أصغر من حدود الوطن العربي . فإذا تنازل الإسلاميون عن مفهومهم الديني للأمة بحصره عربياً فإنه لا الإسلاميين ولا العروبيين على تطابق مع الجغرافية السياسية ما بين المحيط والخليج ، وذلك بحكم (التنوع الديني - والطائفي داخل الديني - والقومي) ، ولهذا نزع هذا التنوع بأشكاله الثلاثية لحماية نفسه من الاحتواء دينياً أو قومياً - تبعاً لحالته - إلى التأكيد على الدولة (الوطنية الإقليمية - ودعم مسيرتها ولو اقتضى الأمر التحالف مع الأجنبي ومع أعداء العروبة أو مع أعداء الإسلام أو الاثنين معاً ، وهناك ظواهر عديدة تحتاج إلى جدول بياني ، حيث تدرس كل حالة مذهبية (مفارقة للسنة) ، و(مسيحية مفارقة للإسلام - وقومية مفارقة للعروبة) ، وماذا يعني لديها مفهوم « الأمّة » ، وكيف تفهم (المشروع الحضاري التغييري) ، وهي كائنة ضمن الدائرة الجغرافيّة - السياسيّة التي يعد المتحاورون لصياغة مشروع حضاري تغييري يشملها .

بالطبع يمكن (استبعاد) هذه الملاحظة بإثارة قضيّتين :

الأولى : إنّهم أقليّات وطوائف يعيشون - شاءوا أم أبوا في (إطار هيمنة عربيّة - إسلاميّة سنية) غير أن هذا القول كان يمكن الأخذ به قبل نشوء ظاهرة (الدولة الوطنية) ، وتكريس حدودها ومؤسساتها ، وقبل قيام نظام عالميّ يبسط حمايته الجوية أو المنوعة على ما يشاء ومن يشاء .

الثانية : أن العروبة ليست عرقية والإسلام يقبل التعدد ، وهذا القول كان يمكن الأخذ به لو أن رموز الحكم العربي القومي برهنوا على ذلك في حكمهم يوم حكموا ، أو أن رموز الحركات الإسلامية برهنوا على ذلك عملياً في فكرتهم وممارساتهم . فعلى صعيد الممارسات القومية اضطهدت الأقليات غير العربية وعلى الصعيد الديني هناك استبعاد مسيحي واستبعاد طائفي ، وتراث لم تعالج قضاياه . ومن الممكن - على سبيل المثال - دراسة موقف السنة من العلويين في سورية وأحداث حلب وحماه وما يقابل ذلك حيث لا تجد في واقع التنظيمات الإسلاميَّة تنوعاً مذهبياً يذكر .

إذن ، فهناك (تداخل) بين أقليات - (دينية وطائفية وقومية) في تركيبة (الأمَّة) ومفهوم واقعيّ بالمعنى المحدد - دون نفاق - (أمة عربية - إسلامية - سنية) ، وكل تحقق مأمول لصياغة المشروع الحضاري التغيير - لهذه الأمة تحديداً - هو تحقق لعروبة إسلامية سنية أي صياغة مشروع حضاري تغييري لأمة عربية إسلامية سنية تستبعد ضمن هذه التركيبة ما عداها ، فلا الأكراد ولا الزنوج ولا البربر يأمنون عروبتها ، ولا العلويون ، ولا الشيعة ولا الدروز ولا الأباضية أو الزيدية يأمنون سُنّيتها ، ولا المسيحيون - بكامل فرقهم - يأمنون إسلاميتها ، فالحل الوحيد والمأمون أمام كل هؤلاء هو (تكريس الدولة الوطنية الإقليمية) لأنّها تحقّق التكافؤ في العلاقة مقابل ما هو عربي أو إسلامي سني ، ومهما كانت سلبيات هذه الدولة .

هكذا نقول بوضوح أن صياغة المشروع الحضاري التغييري للأمة العربية الإسلامية من المنطلقات القائمة هو مشروع مجهض منذ بداياته في مواجهة ظاهرة الدولة الوطنية العلمانية الإقليمية المستوعبة للتعدد الديني والطائفي والقومي مهما كان شكل الحكم ونظامه ، ديكتاتورياً أو ديمقراطياً ، أو بين بين .

ثم إن ظاهرة الدولة الوطنيّة أو القطرية تحظى بتكريس واضح من المركز العالمي ومن إسرائيل ، فنحن لا ندعو لهذا المشروع الحضاري في إطار مركزية الإسلام العالمية ، وإذا أردنا تصوير الأمر فعلياً قلنا : إنهم قد جاؤونا من فوقنا (مركزيّة الحضارة العالميَّة المهيمنة) ، وجاؤونا من أسفل منا (الأقليّات العرقيّة والدينية والطائفيّة) .

إنَّ الخروج من هذا المأزق ، والانطلاق السليم لإعادة بناء المشروع التغييريّ الإسلاميّ البديل لا يحتاج إلى تأسيس جديد بقدر ما يحتاج إلى إعادة اكتشاف

وتشغيل فلقد تمت صياغة ذلك المشروع على يدي خاتم النبيّين وعلى دعائم تتلخص بما يلي :

١ - إنسان التغيير الرساليّ المكوّن في إطار التلاوة والتزكية ومعرفة العلم والحكمة الواعي بذاته وبمهمته .

٢ - الأمة القطب ، الخيِّرة ، الوسط ، المخرجة للناس ، القادرة على استقطابهم والوقوف موقف الشهادة منهم .

٣ - العالميّة المستوعبة للبشريّة المتجاوزة لكل أنواع الخطاب الحصريّ قوميّاً أو جغرافيّاً أو طائفياً أو لاهوتياً .

٤ - الحاكمية المهتدية بكتاب الله الحاكم ، وهي ليست حاكمية إلهية موسوية مباشرة ، ولا خلافة كخلافة داود وسليمان ، ولا بإيجاد ظل الله في الأرض من البشر فهو سبحانه ليس كمثله شيء ولا ظِلّ له .

٥- شرعة تخفيف ورحمة ووضع للجرح ، ووضع للإصر والأغلال وتحريم للخبائث وتحليل للطيّبات منطلق التكليف منها هو التشريف والتخفيف لا التشديد والانتقام .

فإذا فهمت هذه المعطيات فهماً صحيحاً ، وفي إطار وحدتها العضويّة وتكاملها نكون قد قاربنا الإطار النظري الصحيح الذي يمكن أن يقوم ويبنى عليه فعل التغيير[1] .

فكل عنصر من العناصر المذكورة يفضي إلى الآخر ، فما من دين يدعي العالميّة ويكون بذات الوقت منغلقاً عاجزاً عن استيعاب أنساق العالم الحضارية ومناهجه المعرفية ، وليكون لهذا الدين العالمي قدرة الاستيعاب هذه ، فلا بد أن يكون نصه مطلقاً بحيث يرقى على الخصوصيات البشرية ويتفاعل معها بنفس الوقت . وحين يكون النص مطلقاً ليحقق عالمية فلا بد أن تتصف أحكامه بالتخفيف والرحمة على مستوى التشريعات ، وهذه هي ثلاثية الإسلام الخالدة وهي دعائم مشروعه

(١) لقد جرت معالجة هذه الخصائص في دراسات الأستاذ محمد أبو القاسم حاج حمد الثلاثة : «العالمية الإسلامية الثانية » ، و« الأزمة الفكرية المعاصرة في الواقع العربي الراهن » ، و« منهجية القرآن المعرفية » ، كما تعرضنا لها بالتفصيل في كثير من محاضراتنا ودراساتنا .

الحضاريّ التغييريّ (إطلاقية الكتاب ، وعالمية الخطاب ، وشرعة التخفيف والرحمة) .

لقد جاء الإسلام عالمياً ، رسالةً وخطاباً : ﴿ **وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً ولكن أكثر الناس لا يعلمون** ﴾ (سبأ : ٢٨) . وصفة العالميّة في الرسالة بتحمّلها معنى خطيراً ألا وهو القدرة على استيعاب العالم كله فيجد فيها الآسيوي حاجته لينتمي إليها كما يجد الإفريقي فيها حاجته ، وكذلك الأوروبي والأميركي ، ومن هم في سائر أنحاء العالم . فكيف يمكن لخطاب واحد أن يستوعب البشرية بأكملها إن لم يكن قادراً على استيعاب خصوصياتها وسائر أنساقها الحضارية وأنماطها الثقافية ومناهجها المعرفية ؟!!

لقد صوّر البعض الخطاب الإسلامي بأنَّه خطاب حصريّ عربيّ انطلاقاً من أمرين :

أولهما : أن القرآن عربي اللغة لا يفهمه غير العرب ، حيث يعود من يقرأه إلى أصول اللغة العربية وقواعدها وقاموسها .

ثانيهما : أنه مقيد بأسباب نزول تختص بالعرب وإلى أمثال هي من بيئتهم كوصف الجمل : ﴿ **أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت** ﴾ (الغاشية : ١٧) ، وإلى أعرافهم في التبني وتعدد الزوجات وإلى صراعاتهم مع بني قريظة والقينقاع وبني النضير .

إنَّ عالمية الإسلام تبدأ من فهم خصائص الكتاب المتضمن لعالمية الخطاب ، المستوعب والمتجاوز بذات الوقت لإشكاليات كافة الأنساق الحضارية والمناهج المعرفية والإدراكية لا في الماضي فقط ، ولكن في الحاضر والمستقبل أيضاً ولكافة البشرية إذا فهم على أنّه المعادل للكون .

غير أننا لا ننتظر اكتمال هذا الجهد الضروري دفعة واحدة لنقول من هنا نبدأ ، فخصائص العالمية ظاهرة في الكتاب الكريم وفي صيرورة التاريخ الإسلامي ، وإن كانت لم تتحول إلى منهج بعد ، وهي خصائص يشد بعضها بعضاً ، وتدل كل خاصية على الأخرى ، وذلك إذا رتبت ذهنياً ومعرفياً على النحو التالي :

١ - ليكون الخطاب عالمياً كان لا بد من ختم النبوة ، وذلك لتوحيد المرجعية ، فلا تتعدد النبوّات التالية ، ويحدث النسخ والتعارض والاختلاف .

٢ - ليكون الخطاب عالمياً كان لا بد من تحرير القرآن من خصوصية بيئة النزول ولهذا أعيدَ ترتيب مواقع آيات القرآن توقيفاً على يدي رسول الله ﷺ قبل التحاقه بالرفيق الأعلى .

٣ - ليكون الخطاب القرآني عالمياً كان لا بد من نسخ الشرائع ذات الخصوصيات الحصرية لشعوب وقبائل محددة ، وهي شرائع إصر وأغلال لتستبدل بشرائع القرآن التي تتفق مع حاجات المجتمعات العالمية كافة ، بحيث تحمل قابلية الشمول والعموم لتكون مشتركة وقابلة للتطبيق في كافة أرجاء العالم ، وهي شرائع الحدود الدنيا القائمة على (التخفيف والرحمة) ، وضبط حركة الإنسان في دائرة الأمانة والاستخلاف والعمران والابتلاء .

٤ - وليكون الخطاب عالمياً كان لا بد من أن تتضمن النصوص اللغوية المحدودة معاني إطلاقية تكتشف عبر اكتشاف منهجية القرآن المعرفية ضمن وحدته العضوية حين ننطلق من هذه المسلمات العقيدية بوصفها (فرضيات) علمية موضوعية ، تؤكد في ترابطها على عالمية الخطاب الإسلامي وسنكتشف أن قدراً منها هو من البديهيات التي بين أيدينا مثال ختم النبوة وشرعة التخفيف والرحمة وحاكمية الكتاب المطلق في معانيه للبشرية كلها وصيرورته مع الزمان والمكان .

فالخطاب الإلهي التاريخي في القرآن ، إذ يبدأ بالحالة العائلية (آدم) - ﴿ **وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة** ﴾ (البقرة : ٣٢) ، فإنه يتدرج ليخاطب حالة قبلية أكثر اتساعاً من العائلة : ﴿ **يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم** ﴾ (البقرة : ٤٠) ، ثم يمضي ليخاطب حالة أمية أكثر اتساقاً من القبلية ، ﴿ **وهو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم** ﴾ (الجمعة : ٢) وقد وردت هذه الإشارات ضمن سياق متدرج في سورة البقرة ، ثم يتسع الخطاب الإلهي التاريخي من بعد العائلة والقبيلة والأمية إلى الحالة العالمية ﴿ **هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون** ﴾ (التوبة : ٣٣) .

ويتطابق تدرج الخطاب الإلهي التاريخي مع حالات التشريع المختلفة ، فلكل حالة مميزاتها التشريعية الخاصة بها في إطار التوجه الديني العام ، فالتشريع الديني يتفاعل مع خصائص كل واقع : ﴿ **لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً** ﴾ (المائدة : ٤٨) ، إذ لا تقول الآية : « لكم جعلنا شرعة ومنهاجاً » ، فيرد الله - سبحانه

وتعالى – الأمر إلى نفسه دون الأخذ بنسبية الحالة ، كما لم تقل الآية : « ولكل منكم جعلنا شرعة ومنهاجاً » ، ولكنها قالت : « لكل جعلنا (منكم) » .

هكذا ينبهنا القرآن إلى ضرورة دراسة الشرائع الدينية بشكل مقارن يرتبط بمراحل وضع البشرية وتدرج الخطاب الإلهي من الحالة العائلية وإلى العالمية مروراً بالقبلية ومرحلة الأميّن . فإذا انتهينا إلى الخطاب الخاتم وهو الخطاب العالمي نجد أنه خطاب يعتمد شرعة التخفيف والرحمة لكافة البشرية على حساب نسخ شرائع الإصر والأغلال السابقة ، وذلك حتى تتطابق العالمية مع الحد الأدنى المشترك القابل للتطبيق : ﴿ **الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم ، فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون** ﴾ (الأعراف : ١٥٧) .

إذن فنحن أمام خطاب إلهي في القرآن الكريم يمضي متدرجاً من العائلية إلى القبلية إلى الأمية إلى العالمية ، يقابله تدرج في الخطاب التشريعي من شرائع الإصر والأغلال ، إلى شرعة الرحمة والتخفيف .

ولكن الأخطر من ذلك كله تدرج مقابل في مفهوم الحاكمية من حاكمية إلهية مطلقة إلى حاكمية خلافة ثم إلى حاكمية كتاب .

فالمفهوم السائد للحاكمية الإلهية يستخلص من آيات محددة منها : ﴿ **إن الحكم إلا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين** ﴾ (الأنعام : ٥٧) ، ﴿ **وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله** ﴾ (الشورى : ١٠) ، وكذلك ﴿ **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون** ﴾ (المائدة : ٤٤) .

غير أننا حين نبحث في دلالات هذه المفاهيم ضمن النسق القرآني وبالطريقة التي نظرنا بها إلى تدرج الخطاب الإلهي على مستوى التطور التاريخي من العائلية إلى العالمية ، ومن شرائع الإصر والأغلال إلى شرعة التخفيف والرحمة نكتشف أنماطاً مختلفة لهذه الحاكمية تتضح منها حقيقة « حاكمية الكتاب » .

فهناك في البداية حاكمية إلهية (مطلقة) يهيمن الله فيها على البشر وظواهر الطبيعة هيمنة مباشرة وخارج قوانين الوجود الطبيعي والوجود الإنساني ، كشق

البحر في حال الطبيعة ﴿ **فأوحينا إلى موسى أن اضرب بعصاك البحر فانفلق فكان كل فرق كالطود العظيم** ﴾ (الشعراء : ٦٣) ، وكانبجاس الماء من الصخر : ﴿ **وإذ استسقى موسى لقومه فقلنا أضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً** ﴾ (البقرة : ٦٠) . وفي حال المعصية البشرية يتم المسخ إلى قردة وخنازير : ﴿ **قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير** ﴾ (المائدة : ٦٠) ، ثم الموت والبعث الدنيوي في آن واحد : ﴿ **وإذ قلتم يا موسى لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة فأخذتكم الصاعقة وأنتم تنظرون * ثم بعثناكم من بعد موتكم لعلكم تشكرون** ﴾ (البقرة : ٥٥ ، ٥٦) .

فالله - سبحانه - يحكم هنا حكماً مطلقاً مباشراً ، فهذه حاكمية إلهية مباشرة لها نسقها المفاهيمي وإطارها التاريخي وخصائصها التشريعية ، ولذلك اختلط الأمر على بني إسرائيل وسمّوا أنفسهم « بشعب الله المختار » .

وتمرد الإسرائيليين - بعد ذلك - على هذا النمط من الحاكمية الإلهية المطلقة وطلبهم من الله تحويل الحاكميّة إليهم كان إعلاناً عن عجزهم عن قبول مقتضيات هذه الحاكميّة : ﴿ **ألم تر إلى الملأ من بني إسرائيل من بعد موسى إذ قالوا لنبي لهم ابعث لنا ملكاً نقاتل في سبيل الله** ﴾ (البقرة : ٢٤٦) ، واستجابته - جلّ شأنه - فحوّل الله حاكميته الإلهيّة المطلقة إلى حاكمية استخلاف بشريّ نبويّ ، ولكن مع تزويد أولئك الأنبياء المستخلفين بقدرات الهيمنة على الطبيعة والكائنات المرئية وغير المرئية : ﴿ **ولقد آتينا داود وسليمان علماً وقالا الحمد لله الذي فضلنا على كثير من عباده المؤمنين ، وورث سليمان داود وقال يا أيها الناس علمنا منطق الطير وأوتينا من كل شيء إن هذا لهو الفضل المبين - وحشر لسليمان جنوده من الإنس والجن والطير فهم يوزعون** ﴾ (النمل : ١٥ - ١٧) .

وقد كان لذلك النمط من حاكمية الاستخلاف على البشر والكائنات والطبيعة ضوابطه التشريعية بتدخل إلهي فوري لتقويم أي خطأ ، فحين يخطيء داوود تتسور الملائكة المحراب للتصحيح : ﴿ **وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب** ﴾ (سورة ص : ٢١) ، وحين يخطيء سليمان يلقي الجسد على كرسيه : ﴿ **ولقد فتنا سليمان وألقينا على كرسيه جسداً ثم أناب** ﴾ (سورة ص : ٣٤) ، فتلك حاكمية استخلاف مزودة بقوى السيطرة على الطبيعة والكائنات وبتدخل إلهي فوري .

ثم نأتي إلى النمط الثالث من بعد الحاكمية الإلهية المطلقة وحاكمية الاستخلاف وهي الحاكمية البشرية عبر كتاب إلهي مطلق ، حيث تختص ظواهر الفعل الإلهي الخارق كشق البحر ، وحيث تختفي قدرات الهيمنة على الطبيعة والكائنات بالاستخلاف وتنتهي حصرية الخطاب ، وحيث تختم النبوات والرسالات .

تلك هي حاكمية الكتاب ينفذها الإنسان المستخلف ، أياً كان نسقه الحضاري ونمطه الثقافي ومجاله المعرفي .

إن هذا التحليل المنهجي يوضح تدرج مفهوم الحاكمية في ثلاث مراحل ، من حاكمية إلهية مطلقة إلى حاكمية استخلاف ، إلى حاكمية كتاب ينفذها الإنسان . فإذا طابقنا بين الأشكال الثلاثة على مستوى الخطاب الإلهي للحالة البشرية (عائلة - قبيلة - عالمية) ، والخطاب التشريعي (إصر وأغلال - تخفيف ورحمة) ، والخطاب الحاكمي (حاكمية إلهية مطلقة - حاكمية استخلاف - حاكمية كتاب) ، سنجد أن السياق الديني ينتهي لدى ثلاثية تربط ما بين (عالمية الخطاب وحاكمية الكتاب وشرعة التخفيف والرحمة) ، وهذه هي عناصر الإسلام ومضامين توجهاته والإطار الذي يؤسس بموجبه المجتمع العالمي وتقوم عليه فلسفة التغيير .

إن هذا التحليل يحمل في ذاته منهجاً في الفهم وإدراك خصائص القرآن المنهجية في الدعوة ، بحيث يتسع النص المطلق في المعنى وتتعدد طرق التناول ويتجاوز المطلق القرآني نسبية بيئة التنزيل ، بل يؤكد على قدرات العطاء القرآني وإمكانيات تواصله مع سائر قضايا البشريّة ومعالجته لكل الأسئلة المثارة في ساحتنا المعاصرة وما يأتي بعدها ، وهي قضايا لم تطرح من قبل لأنها حادثة ومعاصرة ، وتكاد تشل الفكر الديني بشكل عام وتجعل أصواب تبدو نشازاً حين تقدم فقه الواقع التاريخي على أنه الشريعة الإسلامية ، فتبدو فكأنها حركات الصحوة الإسلامية تأخذ بشرعة الإصر والأغلال ، ويضيق فهمها لعالمية الإسلام لتصورها أمراً غيبياً يتبين - آنذاك - موقع الإنسان من حاكمية الكتاب .

فلو تمكن فكر الصحوة من استكشاف هذه الآفاق ، فإنه لن يكون فكراً سكونياً يدور في حلقات الواقع التاريخيّ ، ويعجز عن حل المشكلات التي يتعلق بعضها بمفهوم التشريع ، ومعنى السلطة والمجتمع وعلاقة النص القرآني بالمتغيرات الاجتماعية والتاريخية ، ومفهوم الإطلاقية في القرآن ، ومفهوم التغيير ، ومفهوم

الجماعة والأمة والتقليد والاتباع والتجديد والتجدد وإمكانية إعادة قراءة النص القرآني ، بحيث يمكن ألا يعطي نفس النتائج والدلالات التي أعطاها من قبل ، وذلك فيما يختص بمفهوم المطلق القرآني في تأسيس المجتمعات المعاصرة والمركبة على وحدة السوق الصناعي العالمي المعاصر كبديل عن الفقه الذي أنتج ضمن مجتمعات رعوية زراعية .

إذن فالقضية أكبر من تجديد يتم في دائرة أصول الفقه ، وأكثر من التحدث بلغة عصرية في موضوعات قديمة ، أو افتعال التحديث لتفسيرات تاريخية سابقة مقيدة بعصرها أو محاولات التوفيق لما بدا لدى البعض متعارضاً مع النصوص . فالتعارض هو في أصل الفهم البشريّ وليس في نصوص الكتاب المجيد المحفوظ بحفظ الله تعالى .

إذن ، فإن أولى البدايات لإحداث التغيير والنقلة النوعية للمجتمع وفي كل الاتجاهات إنما تبدأ بإعادة قراءة النص القرآني وفهمه ضمن مساحات الواقع المعاصر، فإذا كان الإسلام قد تأسس في مبتدأ عالميته على :

١ - الدفعة الإلهية التي ألفت بين القلوب وجمعت بينها : **﴿ لو أنفقت ما في الأرض جميعاً ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم ﴾** (الأنفال : ٦٣) .

٢ - والتنشئة الرسولية للصحابة الرواد **﴿ يتلو عليهم آياتنا ويعلمهم الكتاب والحكمة ويزكيهم ﴾** (البقرة : ١٥١) .

٣ - وخروج العرب للعالم كخير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر وتؤمن بالله .

إن خصائص عالميتنا الراهنة بعد مرور أربعة عشر قرناً على نزول الكتاب الكريم تتطلب منا إعادة قراءة النص القرآني لاكتشاف كوامنه حول المتغيرات الاجتماعية والتاريخية ، وإطلاق هذه الدراسات للناس وهذا جهد بدأ به المعهد العالمي للفكر الإسلامي حين قدّم مشروعية في إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة ، وهي مهمة تستهدف تكوين الإنسان الرسالي إنسان التغيير وفق الضوابط المنهجية والمعرفية التي يكشف عنها هذا الكتاب الكريم المطلق .

إن القضية الآن قضية بحث وعلم حتى يعطي القرآن طروحاته للإشكاليات

المعاصرة ، فليست القضية ناتجة عن تخلفنا فقط ، فأكثرنا تطوراً في هذا العالم بما يملكه من تقنية وطاقة وعناصر بشرية مؤهلة وأنظمة دستورية مستقرة لا زال يعاني من أزمات تحيط بوجود الإنسان وتفكك شخصيته . فالتحدي عالمي والخروج من المأزق لا يكون إلا عالمياً .

إن هذا الجهد الفكري يرتبط بعالم متغير نوعياً وليس كمياً ، فعالمية اليوم ترتبط بمركزيات صناعية متقدمة خلافاً للمجتمعات الرعوية الزراعية واقتصادها الطبيعي وما كانت عليه العلاقات الإنسانية . فقد اختلفت تقنيات المعرفة ووسائلها فإذا لم تكن مجتمعاتنا الإسلامية تعيش في داخلها ، أعني في عقليّتها ونفسيّتها قدرات ستبقى معزولة عن التأثر بمنتوجها المادي والفكري - خصوصاً ، وقد أصبح العالم قرية صغيرة .

فإذا كان هذا هو ما عليه واقع العالم الآن ، وإذا كنا مدعوين لإنقاذ أنفسنا ضمن شروط هذه العالمية ، فلا بد من أن تتجه بحوثنا إلى فهم الواقع بذات الوقت الذي تعيد فيه قراءة وفهم النص القرآني .

وقراءة الواقع تعني فهم الأنساق الحضارية والأنماط الثقافية والمناهج المعرفية ومكامن المأزق في كل منها ، ولا يستطيع المعهد العالمي للفكر الإسلاميّ أو أيّة مؤسسّة مماثلة أن يدعي أن بمقدوره وحده وبإمكانياته الحالية البشريّة والماديّة القيام بهذا الجهد ما لم تتضافر الجهود الإسلامية كافة وبالذات على مستوى مراكز البحوث والدراسات والجهات المختصة ، بذلك يكون جهد التغيير جماعياً ، ولنا عبرة ودروس في كيفية بداية عالمية الإسلام الأولى قبل أربعة عشر قرناً والتي تأسّست على خروج أمة وليس على دعاة ومبشرين أفراد . فإذا كانت تلك مقتضيات الحال من قبل ، فكيف يكون الأمر أمام عالمية شاملة وفي عالم متغير ؟

لقد أدت أمتّنا « خير أمة أخرجت للناس » رسالتها في الماضي ، فشملت ما بين المحيطين ، الأطلسيّ غرباً ، والهادي شرقاً وفي الوسط الجغرافي البشري من العالم القديم ، وأورثنا الله الكتاب الكريم وهذه القاعدة البشرية التي تتجاوز المليار مسلم نتيجة وثمرة لتلك الاندفاعية الأولى ، ولكنا أورثنا أنفسنا بعد ذلك كثيراً من مظاهر الضعف والتمزق والتخلف ، فقاعدتنا هشة التركيب وهامشية إزاء المركز العالمي المتقدم بالرغم من وفرة الإمكانيات التي قيضها الله لنا ، فهمومنا العالمية

متراكبة مع همومنا الجغرافية – البشرية . ومن هنا تصبح مهمتنا العالمية الراهنة متوقِّفة على إصلاح أوضاعنا في النطاق البشري الجغرافي الإسلامي ، فهي مهمة مزدوجة وبالغة التعقيد والتنوع ، لأنها ذات عمق واتساع ، علينا أن نمضي فيها بإذن الله ليحقِّق التغيير المنشود في أوضاعنا ، وأوضاع العالم من حولنا بعد ذلك

❊ ❊ ❊

إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي

أولاً ـــ سلسلة إسلامية المعرفة

- إسلامية المعرفة: المبادئ وخطة العمل، الطبعة الثانية، الدار العالمية للكتاب الإسلامي/ الرياض/ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م..
- الوجيز في إسلامية المعرفة: المبادئ العامة وخطة العمل مع أوراق عمل بعض مؤتمرات الفكر الإسلامي، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م. أعيد طبعه في المغرب والأردن والجزائر.
- نحو نظام نقدي عادل، للدكتور محمد عمر شابرا، ترجمه عن الإنجليزية سيد محمد سكر، وراجعه الدكتور رفيق المصري، الكتاب الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية لعام ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة)، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- نحو علم الإنسان الإسلامي، للدكتور أكبر صلاح الدين أحمد، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد الغني خلف الله، (دار البشير/ عمان الأردن) ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- منظمة المؤتمر الإسلامي، للدكتور عبدالله الأحسن، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد العزيز الفائز، الرياض، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
- تراثنا الفكري، للشيخ محمد الغزالي، الطبعة الثانية، (منقحة ومزيدة) ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- مدخل إلى إسلامية المعرفة: مع مخطط لإسلامية علم التاريخ، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة)، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- إصلاح الفكر الإسلامي، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، أبحاث الندوة المشتركة بين مركز صالح عبدالله كامل للأبحاث والدراسات/ بجامعة الأزهر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

ثانيًا ـــ سلسلة إسلامية الثقافة

- دليل مكتبة الأسرة المسلمة، خطة وإشراف الدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة) الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، للدكتور يوسف القرضاوي (بإذن من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر)، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

ثالثًا ـــ سلسلة قضايا الفكر الإسلامي

- حجية السنة، للشيخ عبد الغني عبد الخالق، الطبعة الثانية، دار الوفاء، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- أدب الاختلاف في الإسلام، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الخامسة (منقحة ومزيدة) ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- الإسلام والتنمية الاجتماعية، للدكتور محسن عبد الحميد، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط، للدكتور يوسف القرضاوي، الطبعة الخامسة، دار الوفاء، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- كيف نتعامل مع القرآن: مدارسة مع الشيخ محمد الغزالي أجراها الأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثالثة، دار الوفاء، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- مراجعات في الفكر والدعوة والحركة، للأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، دار القارئ العربي، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- حول تشكيل العقل المسلم، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الخامسة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- المسلمون والبديل الحضاري للأستاذ حيدر الغدير، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- مشكلات وقراءة فيها للأستاذ طارق البشري والدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، دار القارئ العربي، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- حقوق المواطنة: حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي، للأستاذ راشد الغنوشي، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

رابعًا — سلسلة المنهجية الإسلامية

- أزمة العقل المسلم، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثالثة، دار القارئ العربي، القاهرة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية: أعمال المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي،
  الجزء الأول: المعرفة والمنهجية، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
  الجزء الثاني: منهجية العلوم الإسلامية، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
  الجزء الثالث: منهجية العلوم التربوية والنفسية، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- معالم المنهج الإسلامي، للدكتور محمد عمارة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- في المنهج الإسلامي: البحث الأصل مع المناقشات والتعقيبات، الدكتور محمد عمارة، القاهرة، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- خلافة الإنسان بين الوحي والعقل، للدكتور عبد المجيد النجار، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- المسلمون وكتابة التاريخ: دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ، للدكتور عبد العليم عبد الرحمن خضر، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل التأصيل والاستقراء، للأستاذ نصر محمد عارف، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

خامسًا — سلسلة أبحاث علمية

- أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة، للدكتور طه جابر العلواني، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- التفكر من المشاهدة إلى الشهود، للدكتور مالك بدري، الطبعة الثالثة، (منقحة) ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- العلم والإيمان: مدخل إلى نظرية المعرفة في الإسلام، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة الثانية (منقحة) ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- فلسفة التنمية: رؤية إسلامية، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة الثانية (منقحة) ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين، للدكتور عبد المجيد النجار، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

سادسًا — سلسلة المحاضرات

- الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

سابعًا — سلسلة رسائل إسلامية المعرفة

- خواطر في الأزمة الفكرية والمأزق الحضاري للأمة الإسلامية، للدكتور طه جابر العلواني، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- نظام الإسلام العقائدي في العصر الحديث، للأستاذ محمد المبارك، القاهرة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- الأسس الإسلامية للعلم، للدكتور محمد معين صديقي، القاهرة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

- نقصة المنهجية في الفكر الإسلامي، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- صياغة العلوم صياغة إسلامية، للدكتور اسماعيل الفاروقي، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، للدكتور زغلول راغب النجار، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

ثامنًا ـ سلسلة الرسائل الجامعية

- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للأستاذ أحمد الريسوني ، الطبعة الأولى، دار الأمان ـ المغرب، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، الطبعة الثانية، الدار العالمية للكتاب الإسلامي ـ الرياض ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، الطبعة الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- الخطاب العربي المعاصر: قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة (١٩٧٨ـ١٩٨٧)، للأستاذ فادي إسماعيل، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة)، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، الطبعة الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢.
- منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، للأستاذ محمد محمد إمزيان، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- المقاصد العامة للشريعة: للدكتور يوسف العالم، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، للأستاذ نصر محمد عارف، الطبعة الثالثة، دار القارئ العربي، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- القرآن والنظر العقلي، للأستاذة فاطمة إسماعيل، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة، للدكتور راجح الكردي، دار المؤيد، الرياض، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، للدكتور عبد الرحمن الزنيدي، دار المؤيد الرياض، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، للدكتورة نعمت عبد اللطيف مشهور، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي: دراسة إسلامية في ضوء الواقع المعاصر، للدكتور سليمان الخطيب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- الأمثال في القرآن الكريم، للدكتور محمد جابر الفياض، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

تاسعًا ـ سلسلة المعاجم والأدلة والكشافات

- الكشاف الاقتصادي لآيات القرآن الكريم، للأستاذ محي الدين عطية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- الكشاف الموضوعي لأحاديث صحيح البخاري، للأستاذ محي الدين عطية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- الفكر التربوي الإسلامي، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة) ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- قائمة مختارة: حول المعرفة والفكر والمنهج والثقافة والحضارة، للأستاذ محي الدين عطية، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، للدكتور نزيه حماد، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

عاشرًا ـ سلسلة تيسير التراث

- كتاب العلم، للإمام النسائي، دراسة وتحقيق الدكتور فاروق حمادة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

حادي عشر ـ سلسلة حركات الإصلاح ومناهج التغيير

- هكذا ظهر جيل صلاح الدين.. وهكذا عادت القدس، للدكتور ماجد عرسان الكيلاني، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة)، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

ثاني عشر ـ سلسلة المفاهيم والمصطلحات

- الحضارة ـ الثقافة ـ المدنية (دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم) للأستاذ نصر محمد عارف ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

الموزعون المعتمدون لمنشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المملكة العربية السعودية: الدار العالمية للكتاب الإسلامي ص.ب 55195 الرياض 11534
تليفون: 8818-465-1 (966) فاكس: 3489-463-1 (966)

المملكة الأردنية الهاشمية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ص.ب. 9489 - عمان
تليفون: 992-639 (6-962) فاكس: 420-611 (6-962)

لبنان: المكتب العربي المتحد ص.ب. 135788 بيروت.
تليفون 779-807 (1-961) 184-860 (1-961) فاكس: C/O (212) 478-1491

المغرب: دار الأمان للنشر والتوزيع، 4 زنقة المامونية الرباط
تليفون: 276-723 (7-212) فاكس: 055-200 (7-212)

مصر: دار النهار للطبع والنشر والتوزيع، 7 ش الجمهورية عابدين – القاهرة
هاتف 3406543 (2-20) فاكس 3409520 (2-20)

الإمارات العربية المتحدة: مكتبة القراءة للجميع ص.ب 11032، دبي (سوق الحرية المركزي الجديد)
تليفون: 901-663 (4-971) فاكس 084-690 (4-971)

شمال أمريكا:

- السعداوي/ المكتب العربي المتحد · SA'DAWI PUBLICATIONS /UNITED ARAB BUREAU
P.O. Box 4059, Alexandria, VA 22303 USA. Tel: (703) 329-6333 Fax: (703) 329-8052

- خدمات الكتاب الإسلامي — ISLAMIC BOOK SERVICE
10900 W. Washington St. Indianapolis, IN 43231 USA
Tel: (317) 839-9248 Fax: (317) 839-2511

بريطانيا:

- المؤسسة الإسلامية — THE ISLAMIC FOUNDATION
Markfield Da'wah Center, Ruby Lane Markfield, Leicester LE6 ORN, U.K.
Tel: (44-530) 244-944/45 Fax: (44-530) 244-946

- خدمات الإعلام الإسلامي — MUSLIM INFORMATION CENTRE
233 Seven Sisters Rd. London N4 2DA, U.K.
Tel: (44-71) 272- 5170 Fax: (44-71) 272-3214

فرنسا: مكتبة السلام — LIBRAIRE ESSALAM
135 Bd. de Menilmontant. 75011 Paris Tel: (33-1) 43 38 19 56 Fax: (33-1) 43 57 44 31

بلجيكا: سيكومبكس — SECOMPEX. Bd. Mourice Lemonnier; 152
1000 Bruxelles Tel (32-2) 512-4473 Fax (32-2) 512-8710

هولندا: رشاد للتصدير — RACHAD EXPORT, Le Van Swinden Str. 108 11
1093 Ck Amsterdam Tel: (31-20) 693-3735 Fax (31-20) 693-8827

الهند: GENUINE PUBLICATIONS & MEDIA (Pvt.) Ltd.
P.O Box 9725 Jamia Nager New Delhi 100025 India
Tel: (91-11) 630-989 Fax: (91-11) 684-1104

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة أنشئت وسجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس عشر الهجري (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) لتعمل على:

- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في تأصيل قضايا الإسلام الكلية وتوضيحها، وربط الجزئيات والفروع بالكليات والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
- استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي.
- إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلامية ودورها في توجيه مسيرة الحضارة الإنسانيّة وترشيدها وربطها بقيم الإسلام وغاياته.

ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل عديدة منها:

- عقد المؤتمرات والندوات العلميّة والفكريّة المتخصصة.
- دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ونشر الإنتاج العلمي المتميز.
- توجيه الدراسات العلميّة والأكاديمية لخدمة قضايا الفكر والمعرفة.

وللمعهد عدد من المكاتب والفروع في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها يمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما أن له اتفاقات للتعاون العلمي المشترك مع عدد من الجامعات العربية الإسلامية والغربيّة وغيرها في مختلف أنحاء العالم.

The International Institute of Islamic Thought
555 Grove Street (P.O. Box 669)
Herndon, VA 22070-4705 U.S.A
Tel: (703) 471-1133
Fax: (703) 471-3922
Telex: 901153 IIIT WASH

هذا الكتاب

يهتم بقضية " مناهج التغيير " ، وهى موضوع الساعة بحق ، بحيث لايكاد موضوع آخر يرتقى إلى أهميته ويصل إلى مستواه ، خاصة أن الساحة العربية قد أصبحت ميداناً فسيحاً تصطرع فيه إرادات تغييرية متعددة ومتعارضة لدرجة التنافى والتناقض بل والتضاد وخلال القرنين الماضيين قد قضت صراعات قوى الأمة التغييرية فيما بينها على كل فرص النجاح للنهوض وتجاوز الأزمات ، وهو ما يقتضى مراجعة شاملة كما يرى المستشار طارق البشرى إلا أن عالمية الأزمات تستدعى عالمية الحلول ، بحيث يمثل التغيير بدوره إشكالية عالمية، بل إن أزمة التغيير ذاتها قد تكمن فى عالمية التغيير التى لايزال ضباب القوميات والعنصريات والمذهبيات يحول دون رؤية عالميتها ، واكتشاف المداخل السليمة لمقاربتها .

إلا أن ذلك بدوره يفرض التأمل ملياً فى تأسيس منطلق التغيير ، وتحديد هدفه، وتوضيح معالم شخصية إنسان التغيير ضمن فعالياته وقدراته ، وفهم أصول عملية التغيير ذاتها والسنن المتعلقة بها والحاكمة لها والقاضية عليها و القواعد الأساسية التى تبنى "*أمة التغيير*" بعد غياب إنسان التغيير لتكون الأمة القطب والأمة الوسط والمخرجة إلى الناس لاحداث التغيير ودفع الباطل بالحق وإزهاقه ، وهى تتمثل فى التوحيد ، والإيمان بوحدة البشر فى الأصل والمنشأ والمصير والمآل والمهمة العمرانية والحقيقة الإنسانية ، ووحدة الحق وإثباته ، وأخيراً الإيمان بخلافة الإنسان فى الكون وتسخيره له .

والانطلاق من كل ذلك نحو ميادين ومجالات التغيير من أهم العمليات لتفعيل هذه الرؤية التغييرية ، ذلك أن عالميتنا الراهنة تتطلب إعادة قراءة النص القرآنى لاكتشاف كوامنه حول المتغيرات الاجتماعية والتاريخية .. وتأصيل عناصر إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة وهى مهمة تستهدف تكوبن الإنسان الرسالى إنسان التغيير وفق الضوابط المنهجية والمعرفية .